

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٤٦

الاثنين، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

الدولية للطاقة الذرية (A/57/278)

مشروع القرار (A/57/L.14)

التعديل (A/57/L.17)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): آمل أن يكون بوسعنا

اختتام النظر في التقرير المتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية اليوم، بما في ذلك إجراء تصويت هام على مشروع القرار. وأود الآن أن أدعو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي إلى عرض تقرير الوكالة لعام ٢٠٠١.

السيد البرادعي (تكلم بالانكليزية): منذ إنشاء

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧، ونحن نكرس أنفسنا لتحقيق وتعزيز رؤية "الذرة من أجل السلام" ومنع

انتشار الأسلحة النووية بهدف القضاء عليها في آخر الأمر من ناحية، ومن ناحية أخرى، مشاطرة التكنولوجيات النووية السالمة والأمنة في التطبيقات السلمية التي تفيد البشرية. واليوم، سأتكلم باختصار عن تقدم الوكالة في العمل نحو تحقيق تلك الأهداف.

إن الحاجة الماسة إلى تنمية بشرية مستدامة من الواضح أنها تتطلب زيادات في إمدادات الطاقة في العقود المقبلة. فالطاقة النووية لا تزال تمثل إسهاما هاما في إمداد العالم بالكهرباء. وهي المصدر الوحيد الذي يمكن أن يوفر الكهرباء على نطاق كبير مع الحد الأدنى من التأثير على البيئة مقارنة بغيرها. وفي عام ٢٠٠١، زودت الطاقة النووية ١٦,٢ في المائة من كهرباء العالم، أي أكثر من نسبة ١٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهذه الزيادة كانت أساسا بسبب التحسينات المستمرة في إدارة محطات الطاقة النووية.

وفيما يتعلق ببناء محطات جديدة، فإن آسيا وأوروبا الشرقية ما زالتا مركزي التوسع. ففي بداية عام ٢٠٠٢، تقع ١٧ محطة طاقة نووية، من إجمالي ٣٢ محطة نووية قيد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

النووي، وعدم الانتشار، والتخلص من النفايات، وقدرات واقتصادات البنية الأساسية.

وفيما يتعلق بالتصرف في الوقود المستهلك والنفايات القوية الإشعاع والتخلص منها - وهذه نقطة هامة تثير قلقا عاما حيال الطاقة النووية - يسرني أن أبلغ بأنه أحرز بعض التقدم الهام في الأشهر الإثني عشر الماضية. ففي الولايات المتحدة، وافق الرئيس والكونغرس بالفعل على اختيار جبل يو كا ليكون مستودعا للنفايات القوية الإشعاع والوقود المستهلك وبدأت السويد بحثا جيولوجيا لمواقع مرشحة لأن تكون مستودعات للوقود المستهلك. وهكذا، من المحتمل أن واحدا أو أكثر من مستودعات النفايات القوية الإشعاع سيجري تشغيله، إضافة إلى القرار الفنلندي الذي اتخذ العام الماضي للمضي قدما في مشروع إنشاء منشأة للتخلص من النفايات في عمق الأرض بالقرب من محطة أولكيلوتو للطاقة النووية. وهذا أساسي لكسب قبول وثقة الرأي العام عن طريق التدليل على أن الحلول الصحيحة تكنولوجيا وبيئيا للتخلص من النفايات موجودة وتعمل بالفعل.

وفي أواخر العام الماضي، أطلقت الوكالة مبادرة جديدة لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها للتحرك قدما بالتخلص من النفايات القوية الإشعاع والمعمرة عن طريق إنشاء "شبكة لمراكز الامتياز" للتدريب والإيضاح فيما يتعلق بتكنولوجيات التخلص من النفايات في منشآت للبحوث تحت الأرض. وهذه الشبكة، المبنية مبدئيا حول منشآت وقرتها حكومتا كندا وبلجيكا، وسعت الآن لتشمل منشآت تحت الأرض في سويسرا والولايات المتحدة. وحتى اليوم، أبدت ١٩ دولة نامية عضوا الاهتمام بتدريب علماء عن طريق الشبكة.

والتكنولوجيات النووية في مجالات عديدة غير مجال الطاقة النووية توفر حلا مفضلة - وأحيانا الحلول

البناء على المستوى العالمي، في أربع دول هي - جمهورية كوريا، والصين، والهند، واليابان - مع الاتحاد الروسي وأوروبا الشرقية اللذين تقام فيهما ١٠ وحدات إضافية. ووقعت بعض التطورات الهامة الأخرى مؤخرا في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وحكومة الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الصناعة النووية لإقامة محطة جديدة للطاقة النووية تعمل هناك قبل نهاية العقد. وهذا من شأنه أن يكون أول قرار لبناء محطة طاقة نووية جديدة في هذا البلد منذ السبعينيات. وفي أيار/مايو، صدق البرلمان الفنلندي على قرار مبدئي للحكومة ببناء محطة خامسة للطاقة النووية. وهذا أيضا هو القرار الأول في غضون ١٥ عاما لبناء مفاعل جديد في أوروبا الغربية، وهو يخالف القرارات المتخذة من قبل في ألمانيا وبلجيكا والسويد للتخلص من الطاقة النووية على مراحل.

وفي ضوء هذا الاهتمام المتجدد بالطاقة النووية، سيكون من التحديات الرئيسية للصناعة إثبات أن التصاميم الجديدة المتاحة تلي الشواغل المعرب عنها في كثير من الأحيان بشأن الطاقة النووية. ويجري العمل حاليا بشأن عدة تصاميم جديدة ترمي إلى إنتاج الكهرباء على مستوى معزز من الأمان وبمنافسة اقتصادية محسنة. وبعض التصاميم تتضمن أهدافا إضافية، مثل إنتاج المياه النقية بنفقات دنيا، والتخلص من النفايات المشعة المعمرة وخفض مخزونات البلوتونيوم.

والوكالة لا تزال تشجع تطوير التكنولوجيا وابتكاراتها، على سبيل المثال عن طريق مشروعها الدولي المعني بالمفاعلات النووية المتكبرة ودورات الوقود، هذا المشروع معمول به حاليا في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء لفهم وتحديد متطلبات المستخدمين المحتملين مستقبلا للطاقة النووية في مجالات مثل الأمان

الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الأفريقية من أجل تنفيذ حملتها للقضاء على ذباب تسي تسي في كل أنحاء القارة من خلال التطبيق الموسّع لتقنية الحشرة العقيمة المستحثة بالإشعاع. وقد بدأت مالي الاستعداد لإطلاق ذباب تسي تسي المعقم في جميع أرجاء منطقة تبلغ مساحتها ٢ ٥٠٠ كيلومتر مربع، وتقوم إثيوبيا ببناء معمل لإنتاج ذباب تسي تسي المعقم لمشروع مماثل في منطقة تبلغ مساحتها ٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع.

ولا يزال استخدام الهيدرولوجيا النظرية لإدارة الموارد المائية يحظى بالمزيد من الاعتراف من خلال مشاريع التعاون التقني التي تنفذها الوكالة في ٤٠ بلداً في كل أنحاء العالم. وتستخدم الهيدرولوجيا النظرية في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى لرسم خرائط لتدفقات المياه الجوفية من أجل تحسين إدارة المياه الجوفية، كما تستخدم في آسيا لإجراء دراسات دقيقة لحوادث التلوث وزوال انفعالها. وبالإضافة إلى ذلك، تتحرّى استخدامات الهيدرولوجيا النظرية للمساعدة في إدارة أحواض الأنهار، وانطلاقاً من تجربتنا الناجحة في فترويل في عزل تسرب المياه من السدود المائية وإصلاحها، نعمل مع أفرقة متعددة في إطار اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي لتقدير كمية التسرب والسلامة الهيكلية لعشرات السدود في كل أنحاء أفريقيا.

ويستخدم الإشعاع بشكل منتظم في مجموعة واسعة من التطبيقات الصناعية التي تتراوح بين تعقيم المنتجات الطبية والمعالجة السطحية لصفائح المعادن والأنابيب لزيادة مقاومتها للصدأ. وتستخدم النظائر المشعة لرسم الخرائط وتحسين الإنتاجية في حقول النفط في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، وفي حل المشاكل التي تنشأ في أوجه تشغيلية شتى في مجتمعات المستحضرات الكيميائية. وفي جمهورية كوريا، يجري استخدام مرفق للحزم الإلكترونية لتحسين معالجة المياه المهذورة من مجمع للصباغة.

الوحيدة - لمشاكل اقتصادية واجتماعية. وكما ذكرت الوكالة في مؤتمر القمة العالمي الأخير المعني بالتنمية المستدامة، فمن ضمن التعاون التقني الذي تقدر قيمته بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار والذي قدمته الوكالة في السنوات العشر الماضية، هناك أكثر من ٨٠٠ مشروع، تقدر قيمتها بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار، دعمت بالتحديد أولويات جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، مثل الأرض والزراعة، والصحة البشرية والمياه النقية. وأود أن أشير إلى أن إحدى نتائج مؤتمر القمة أكدت ضرورة ضمان بناء القدرات، ونقل واستخدام التكنولوجيا الحديثة كشرط مسبق للتنمية. والوكالة تساهم بقوة في هذا الجهد.

وكثير من الدول النامية الأعضاء في الوكالة تولي أولوية كبرى لتقديم أو رفع مستوى خدمات العلاج الإشعاعي. والعلاج الإشعاعي يستخدم ويعود بنفع شفائي أو تخفيف حدة المرض لأكثر من ٥٠ في المائة من مرضى السرطان في البلدان الصناعية. ومع ذلك، فإن ثلثي معدات العلاج العالمية عن بعد تخدم سكان هذه البلدان، بينما الثلث الباقي يغطي بقية سكان العالم ويبلغ عددهم ٥,٥ بليون نسمة.

وبالتالي، نتوقع أن تزداد الطلبات من أجل الحصول على المساعدة، لا سيما في ضوء أوجه النجاح التي حققناها مؤخراً في بدء برامج العلاج الإشعاعي في الدول الأعضاء النامية مثل إثيوبيا وغانا ومنغوليا وناميبيا وأوغندا.

إن ذباب تسي تسي، إلى جانب مرض النوم الذي ينقله إلى البشر وداء المثقبيات الذي ينقله إلى الماشية، يضع عبئاً ثقيلاً على السكان الريفيين في كل أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ليس فقط من ناحية تأثيراته الصحية المباشرة، ولكن أيضاً من ناحية تقييده لاستخدام حيوانات الجرّ في إنتاج المحاصيل. وتدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية

منتصف التسعينات، اضطلعت الوكالة بجهد منظم وصارم لإصلاح مجموعة المعايير الكاملة التي لديها. وأصبحت المعايير الجديدة الناجمة عن ذلك الإصلاح ذات جودة عالية وهي تمثل أفضل الممارسات الدولية الحالية ويجب النظر إليها على أنها قابلة للتطبيق على نطاق عالمي.

ومع ذلك، فإن معايير الأمان لا تثبت فعاليتها إلا عندما يتم تطبيقها بالممارسة. إن خدمات الأمان التي تقدمها الوكالة - والتي تتراوح في تركيزها بين الأمان التشغيلي والإشعاعي وبين ثقافة الأمان والاستعراض الرقابي - تستخدم معايير الوكالة كخط قاعدي، وتساعد الدول الأعضاء في تطبيقها، وتقدم لها تغذية مرتدة هامة بشأن فعاليتها. وتتيح خدمات الأمان تلك الدعم وتشاطر رؤى ثابتة قيمة، وأنا أواصل حث جميع الدول الأعضاء على الاستفادة منها.

وتعرب دول أعضاء كثيرة عن قلقها إزاء المخاطر المتصلة بنقل الوقود النووي المستهلك والمواد المشعة الأخرى. ولا يزال العمل مستمرا في تنقيح لائحة الوكالة الخاصة بالنقل المأمون للمواد المشعة. وفي العام الحالي، قامت دائرة تقييم أمان النقل - التي تساعد البلدان في تقييم مدى فعاليتها في تطبيق معايير الوكالة للنقل الآمن - بإيفاد بعثتين تابعتين لها إلى البرازيل والمملكة المتحدة. وستوفد بعثة أخرى إلى تركيا في أوائل العام المقبل، وتجري مناقشات تمهيدية مع السلطات في بنما حول إمكانية إيفاد بعثة إليها يكون من مهامها إجراء عمليات تقييم في قناة بنما. ومن المهم أن تعمل الدول الأعضاء - خصوصا البلدان الناقلة لتلك المواد - على أن تستفيد من هذه الخدمة القيمة. ومن الطبيعي أن الوكالة ستواصل جهودها في هذا الخصوص بالتعاون مع كل الأطراف المعنية من أجل تحسين جميع جوانب أمان النقل. وسيعقد مؤتمر دولي في العام القادم سيشجع محفلا

تلك هي مجرد بعض الطرق التي تستخدم فيها الوكالة التكنولوجيات النووية لدعم أهداف التنمية من خلال العمل عن كثب مع دولنا الأعضاء والاستجابة لاحتياجاتها وأولوياتها.

ومن الأمور الحيوية لاستمرار استدامة التكنولوجيات النووية توفير الأمان في الأنشطة النووية. ولئن كان ضمان الأمان مسؤولية وطنية في المقام الأول، فإنها تمثل أيضا شاغلا دوليا مشروعاً. فوَقوع حادث نووي أو إشعاعي شأنه شأن الحوادث البيئية الأخرى، لا يحترم أي حدود. وبالتالي، فإنه مما يبعث على الارتياح ما نلاحظه عن استمرار تحسن الأمان النووي في محطات القوى النووية في كل أنحاء العالم. ومع ذلك ما زال هناك المزيد من العمل الذي يلزم القيام به، كما أن الحاجة إلى وجود نظام أكثر فعالية وشفافية للأمان النووي لا تزال تمثل أولوية عالية للوكالة.

وثبت أن عملية وضع واعتماد معايير واجبة التنفيذ قانونا تمثل آلية قوية لتعزيز الأمان النووي في كل أنحاء العالم. وقد ترسخت منذ وقت طويل اتفاقيتا التبليغ المبكر وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي. ومنذ أكثر من عام دخلت حيز النفاذ الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وبشأن أمان تصريف النفايات المشعة. وفي نيسان/أبريل استضافت الوكالة في فيينا الاجتماع الاستعراضي الثاني للدول المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي. ومع ذلك، ما زالت هناك دول عديدة لم تصبح بعد أطرافاً في تلك الاتفاقيات. ولا تزال هناك مجالات أساسية معينة في دورة الوقود النووي لم تخضع لأية اتفاقيات.

وثمة عنصر أساسي آخر في نظام الأمان العالمي يتمثل في التطور المستمر للمجموعة الشاملة من معايير الأمان بالإضافة إلى تقديم المساعدة من أجل تنفيذ تلك المعايير. وفي

أجل تحقيق التزام عالمي باتفاقية معززة بشأن توفير الحماية المادية للمواد النووية.

وسيتطلب رفع مستوى الأمن بشكل فعال لتوفير الحماية ضد الإرهاب النووي والإشعاعي بذل جهد مطرد يستمر عدة سنوات. وسنواصل العمل بقوة مع الحكومات من أجل الحد من درجة تعرضنا لخطر الإرهاب النووي.

إن إضفاء طابع العالمية على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتوطيده وتعزيزه، بما في ذلك اتخاذ خطوات ملموسة لتخفيض عدد الأسلحة النووية وتقليل الاعتماد عليه أمر يكتسي أهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل استمرار مصداقية ذلك النظام. وكما أكد مجدداً في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ سيظل نظام الوكالة للتحقق يضطلع بدور حاسم في ضمان سلامة وحيوية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وترمي أنشطة الوكالة في مجال التحقق إلى توفير ضمان بأن يقتصر استخدام المواد والمرافق النووية على الأغراض السلمية وحدها. وبعد اكتشاف وجود برنامج سري للأسلحة النووية في العراق في أوائل التسعينات، التزم المجتمع الدولي بإعطاء الوكالة السلطة لتعزيز قدراتها في مجال التحقق، وبالتحديد قدرتها على توفير ضمان ليس فقط بأن المواد النووية المعلنة لا يتم تحويلها إلى أغراض غير سلمية، بل أيضاً والأهم من ذلك أنه لا توجد أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة.

ومع ذلك فهذه السلطة الواسعة ما زالت بعيدة عن كونها عالمية. وللأسف، لا يزال يتعين حتى الآن على ٤٩ دولة الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لكي تدخل اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ، ومنذ عام ١٩٩٧ - حينما تم

لجميع الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع لمناقشة قضايا أمان النقل بشكل شامل.

وعلى الرغم من أن المسؤولية عن التصدي لأي أعمال إرهاب نووي محتملة تقع على عاتق فرادى الدول في المقام الأول، فإن التعاون الدولي ضروري أيضاً. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تحركت الوكالة بسرعة لإجراء استعراض شامل لبرامجها المتصلة بمنع أعمال الإرهاب النووي والإشعاعي ولوضع خطة شاملة لتحسين الأمان النووي في كل أنحاء العالم. وتكمل هذه الخطة الجهود الوطنية المبذولة في مجالات مثل الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية؛ والكشف عن الأنشطة الماكرة التي تشمل مواد نووية وغيرها من المواد المشعة كالاتجار غير المشروع عبر الحدود؛ وتحسين الرقابة على المصادر المشعة.

ويجري تنفيذ هذه الخطة على جميع الجبهات. وتم إجراء عمليات استعراض الأقران من أجل تقييم الحماية المادية في محطات القوى النووية والمرافق الأخرى. ونُظمت حلقات عمل ودورات تدريبية لمساعدة الحكومات على تقييم التهديدات التي تتعرض لها مرافقها النووية، والنهوض بمستويات الأمن فيها، وتعزيز الرقابة على المواد النووية والمشعة، وتحسين مستوى الرصد في مناطق الحدود، وإعداد خطط الاستجابة بالنسبة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية. وأرسلنا أيضاً بعثات إلى أفغانستان وأوغندا وجورجيا للمساعدة في استعادة المصادر المشعة التي ضلت الطريق أو التي لا تحظى بحماية كافية. وفي منتصف حزيران/يونيه قامت شراكة بين روسيا والولايات المتحدة والوكالة من أجل تحديد مواقع المصادر المشعة القوية التي ضاعت أو أهملت خلال تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وتأمين تلك المصادر. وبالتوازي مع ذلك، نعمل أيضاً من

بما في ذلك جميع المعلومات المتاحة للدول؛ وثالثاً، دعم موجد وكامل من مجلس الأمن طوال عملية التفتيش؛ ورابعاً، صون نزاهة وحياد عملية التفتيش وعدم تأثرها بأي تدخل خارجي؛ وخامساً، تعاون فعال من العراق، يصاحبه إظهار متواصل لرغبته المؤكدة في أن يتسم بالشفافية وأن يساعد أفرقة التفتيش على التنفيذ الكامل للمهام الموكلة إليها. وأناشد حكومة العراق تقديم كامل تعاونها وأناشد المجتمع الدولي تقديم كل الدعم المطلوب إلى عمليات التفتيش. وإني أمل وأثق أنه حين نحصل على هذا التعاون والدعم ينبغي أن نصير قادرين على القيام بمهامنا بصورة فعالة.

ومنذ عام ١٩٩٣، لم تستطع الوكالة أن تنفذ تنفيذاً كاملاً اتفاقها الشامل للضمانات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونتيجة للافتقار إلى الحصول على المعلومات ودخول المواقع، نضل غير قادرين على التحقق من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أعلنت بصورة كاملة وصحيحة عن المواد النووية الموجودة لديها والتي تخضع لضمانات الوكالة بموجب اتفاق الضمانات التابع لمعاهدة عدم الانتشار. وقد أشارت تقارير صدرت مؤخراً إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالإضافة إلى ذلك، كانت تعمل على تنفيذ برنامج غير معلن لإنتاج يورانيوم عالي الإغناء. ولقد طلبنا وعلى وجه السرعة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأكيد تلك التقارير وأعربنا عن ضرورة مناقشة هذه المسألة على مستوى رفيع وجميع المسائل الأخرى ذات الصلة بامتنال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها بموجب اتفاق ضمانات المعاهدة. ولم نحصل بعد على رد.

وبموجب الولاية التي منحني إياها المؤتمر العام للوكالة، وأوصل التشاور مع دول منطقة الشرق الأوسط بشأن تطبيق جميع الضمانات على جميع الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، وعلى وضع غط لاتفاقيات الضمانات من

اعتماد البروتوكول النموذجي الإضافي - لم يدخل حيز النفاذ سوى ٢٨ بروتوكولا. وهذا بالطبع وضع غير مرض بل أبعد ما يكون عن ذلك. ولا تستطيع الوكالة القيام بأي من أنشطة التحقق أو تقديم أي تأكيدات بعدم الانتشار من دون دخول اتفاقيات الضمانات حيز النفاذ. وبالنسبة للدول التي ليست لديها بروتوكولات إضافية، تظل حقوق الوكالة في دخول المنشآت النووية مماثلاً بصورة أساسية لما كان عليه الأمر قبل مسألة العراق. ولا يمكن للوكالة أن تقدم الضمانات المطلوبة إلا إذا حصلنا على الصلاحية الملزمة.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، لم يكن بوسع الوكالة تنفيذ أنشطة التحقق التي حوّلها مجلس الأمن بتنفيذها في العراق. وكانت أنشطة التفتيش التي توقفت بصورة مفاجئة في ذلك الوقت قد نجحت في إيقاف جهود العراق الهادفة إلى تطوير برنامج للأسلحة النووية، وذلك عن طريق تدمير جميع منشآت ومعدات ومواد العراق المتعلقة بإنتاج الأسلحة النووية أو إزالتها أو جعلها غير ضارة. وفي السنوات الأربع بين الفترتين، اصلنا استخدام الرصد بالسواتل والقيام بعمل تحليلي آخر. ومع ذلك، لا يوجد نظام تحليل عن بعد يمكننا من التوصل إلى استنتاجات من دون إجراء تفتيش ميداني دقيق.

ومع اتخاذ مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، فنحن نستعد الآن لمواصلة أنشطة التفتيش في العراق بدءاً من الأسبوع القادم، حيث يتوقع من المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومني قيادة فريق متقدم من المفتشين إلى بغداد. وأرى أن نجاح عمليات التفتيش في العراق سيعتمد على خمسة شروط مسبقة ومتراصة هي: أولاً، حق الدخول الفوري ومن دون قيود إلى جميع الأماكن والمواقع في العراق واستخدام كامل السلطات التي أعطاها مجلس الأمن لأفرقة التفتيش؛ وثانياً، الاطلاع في الوقت المناسب على جميع مصادر المعلومات،

١٥ عاماً، وعلى الرغم من المسؤوليات المتزايدة باستمرار، ظلت الميزانية العادية للوكالة مجمدة بصورة أساسية. وقد نجم عن تلك السياسة مستويات تمويل غير كافية لمعظم مجالات عملنا. والمثال الرئيسي على ذلك يكمن في مجال الضمانات. ونظراً للتناقض المزمّن في تمويل ذلك البرنامج والتوسع المستمر في المهام الموكلة إليه، نقترح من أن نصير غير قادرين على توفير ضمانات ذات مصداقية. ولكي تفي الوكالة بالتزاماتها وأولوياتها العليا، مع الاستمرار في المحافظة على توازن ملائم بين التنمية والأنشطة الأخرى الملزمة، طبقاً لإرشادات الدول الأعضاء، لا يمكن التنصل من زيادة في مستوى الموارد لفترة السنتين القادمة.

وهذا الاستعراض لأنشطة الوكالة خلال العام الماضي يعبر عن تطور مستمر في جميع مجالات عملنا، وأعتقد أيضاً أن الطبيعة الدينامية لبرنامجنا في توقع ذلك التطور والاستجابة له. وتواصل الوكالة تأدية دور أساسي في ضمان أن يتشاطر العالم مزايا التكنولوجيا النووية، وأن يجري القيام بالأنشطة النووية بأمان، وأن تكون المواد النووية المشعة والمنشآت النووية محمية بصورة ملائمة، وأن يوجد نظام تفتيش ذو مصداقية للتحقق من الامتثال للالتزامات عدم الانتشار. وبطبيعة الحال، فإن قدرتنا على أداء تلك المهام بفعالية تعتمد على التزام ودعم الدول الأعضاء، وهو ما أثق باستمرار تقديمه.

واسمحوا لي أن أحتتم بالتعبير عن خالص تقديري لحكومة النمسا التي ظلت منذ أكثر من أربعة عقود تستضيف الوكالة بأكبر قدر من الكرم والترحيب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدير العام على عرضه لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت كي يعرض مشروع القرار A/57/L.14.

شأنه أن يسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. وآسف لأن أقول إنني لم أتمكن بعد من إحراز أي تقدم في تنفيذ تلك الولاية المهمة ذات الصلة المباشرة بالأمن في الشرق الأوسط. وكما كنت أفعل في الماضي، سأواصل بذل كل جهد ضمن صلاحياتي. وأنا على ثقة أنه بالتعاون مع جميع المعنيين، سندفع بتلك المناقشات إلى الأمام.

وفي وقت سابق من هذا العام، وقّع رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة معاهدة في موسكو لزيادة خفض رؤوسهما الحربية النووية الاستراتيجية المنتشرة إلى ١٧٧٠ رأساً حربياً و ٢٢٠٠ رأساً حربي على التوالي، قبل حلول نهاية عام ٢٠١٢، واتفقا على إزالة كميات إضافية من المواد الانشطارية من الاستخدام العسكري. وكذلك في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المنعقد في شهر حزيران/يونيه، أنشأ رؤساء دول مجموعة الثمانية شراكة عالمية ضد انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل، وأعلنوا التزاماً بدفع ما يصل إلى ٢٠ بليون دولار خلال السنوات العشر القادمة لتمويل عدة أمور منها التخلص من الفائض من المواد الانشطارية النووية التي كانت تستخدم في الأسلحة. وتلك خطوات مهمة ونأمل أن تتبعها خطوات أخرى تولد زخماً لدفع برنامج تحديد الأسلحة النووية المتوقف إلى الأمام.

وينبغي أن أذكر أن العمل التحضيري تم إنجازه إلى حد كبير بمبادرة روسيا والولايات المتحدة لتقديم مواد نووية كانت تستخدم في برامجهما العسكرية إلى الوكالة للتحقق منها بغية توفير ضمانات بأنها أزيلت من تلك البرامج إلى غير رجعة. والأمر الآن بيد كل من روسيا والولايات المتحدة لتحديد الوقت والطرائق وأنماط المواد التي هما على استعداد لتقديمها إلى الوكالة للتحقق منها.

ويوضح هذا الاستعراض الموجز لبعض أنشطة الوكالة أن مجال عملنا يتسع بصورة متزايدة. ولكن، عبر

لكافة الدول، وقد بدأنا عملية التشاور بعد انتهاء المؤتمر العام للوكالة في ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي. وقد استرشدنا خلال عملية المشاورات هذه بالأمر التالية:

أولاً، إن الهدف هو صياغة مشروع قرار ذي طبيعة جوهرية، فقد ارتأت الدول الأعضاء أن يحتوي القرار على بنود جوهرية نظراً لما اكتسبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اهتمام ومكانة دوليين متزايدين.

ثانياً، الحرص على أن يكون مشروع قرار الجمعية العامة، من حيث اللغة والمضمون، قريباً من القرارات التي تم اعتمادها من قبل المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر الماضي، ذلك لتجنب إعادة التفاوض حول النص هنا في نيويورك، كونه قراراً متفقاً عليه مسبقاً.

ثالثاً، الحرص على أن ينال نص مشروع القرار تأييداً واسعاً من قبل الوفود في فيينا.

يسرني إبلاغ الجمعية بأنه بفضل تعاون الدول الأعضاء في الوكالة، وكذلك بفضل الروح البناءة التي أبدتها كافة الأطراف خلال عملية المشاورات، تمكنا من الوصول إلى اتفاق على فقرات مشروع القرار. ولم يكن ذلك ليتحقق لولا الفهم والاهتمام المشترك للدول الأعضاء بأهمية التطرق إلى عمل الوكالة بشكل متكامل. لقد تم هذا الاتفاق بعد بذل جهود كبيرة ووقت طويل لتحقيق التوافق حول عدة قضايا هامة.

وفي ختام عملية التفاوض التي جرت في فيينا، كان هناك تفاهم عام بين الوفود بالحفاظ على الصيغة الحالية لمشروع القرار، وأن لا يتم التفاوض حوله مجدداً. وقد ناشدت الدول الأعضاء هنا دعم هذا التفاهم خلال المشاورات التي أجريتها هنا معها الأسبوع الماضي.

كما هو معلوم فإن الوكالة تعمل تحت مظلة "توافق الآراء" وأن هذا التقليد عرف بما يسمى بـ "روح فيينا"،

السيدة نبيلة الملا (الكويت): يشرفني باسم الكويت، وبصفتي رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن أقدم مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوارد في الوثيقة (A/57/L.14). هذا المشروع الذي تبنته كل من الأرجنتين، إسبانيا، البرازيل، بولندا، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، رومانيا، سلوفاكيا، كولومبيا، الكويت، هنغاريا، اليابان، وقد انضمت إلى قائمة المتبنين كل من الاتحاد الروسي، استراليا، ألمانيا، أوكرانيا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلغاريا، تايلند، جمهورية كوريا، سان مارينو، سلوفينيا، السويد، شيلي، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كازاخستان، كرواتيا، ليتوانيا، المملكة المتحدة، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا، يوغوسلافيا، اليونان.

إن مشروع القرار المطروح أمامكم يبرز الدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الجهود المتضافرة لتعزيز التنمية المستدامة والسلام العالمي. وأود أن أتقدم بالشكر إلى مدير عام الوكالة، الدكتور محمد البرادعي، لبيانه الذي ألقاه قبل قليل، والذي أبرز من خلاله أهم الإنجازات التي حققتها الوكالة، كذلك الأنشطة التي قامت بها خلال العام المنصرم.

وفقاً لمشروع القرار هذا، فإن الجمعية العامة تقر بشمولية الدور الهام الذي تقوم به الوكالة في تعزيز استخدامات التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفي تنفيذ وتعزيز نظام الضمانات، وفي التأكد من دعم معايير الأمان، بما فيها النقل الآمن للمواد المشعة، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وتطوير الأمان النووي والحماية من الإرهاب النووي.

إن مشروع القرار الذي يطرح أمامكم اليوم هو حصيلة لمفاوضات ومشاورات مكثفة ومضنية ومفتوحة

ووفد بلدي سعى إلى الاشتراك في أية مناقشات في الأسبوع الماضي بشأن مشروع القرار لمحاولة المساهمة بتعديلاته وشرح موقفه للوفود المعنية، لكنه واجه قرار مقدمي المشروع بأن النص لن يفتح للمناقشة. وفي ضوء هذا الواقع، قرر وفد بلدي أن يقدم هذا الاقتباس الفعلي كتعديل، مستفيدا استفادة كاملة من أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي الدول الأعضاء الحق في الإعراب عن وجهات نظرها بشأن الأمور المعروضة على الجمعية العامة. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا قويا أن كلمات الأمين العام ستغني النص، وستسهم في إمداده بالتوازن الذي يحتاج إليه.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يسري عظيم السرور أن أعرب عن امتناننا للسيد البرادعي على عرضه التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لسنة ٢٠٠١. إن هذا التقرير يعكس القيادة الدينامية التي وفرها لموظفي الوكالة ولمساعيهم لترويج استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

وباكستان، بصفتها من الأعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دأبت على مناصرة أهداف ومقاصد الوكالة. وقد اعترف عالميا بدور الوكالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال النهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ووفقا للموقع، وعن صواب، في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فمن المحتمل أن يتضاعف الطلب على الكهرباء ثلاثة أمثال في غضون السنوات الـ ٥٠ المقبلة. ولا يمكن تلبية هذا الطلب عن طريق الوقود الأحفوري وحده، الأمر الذي من شأنه أن يفرض علينا عبئا غير مقبول على الموارد الطبيعية وعلى البيئة. وإذا وضعنا في الاعتبار معدل النمو السكاني الحالي في العالم، الذي من المرجح أن

وأنه لمن المشجع أن نرى الدول الأعضاء، بالرغم من مواقفها المتباينة بشأن الأمور ذات الصلة بهذا الموضوع ستستمر في بذل كافة الجهود اللازمة للمحافظة على هذا التقليد، وهذا سيساهم، دون شك، في دعم الأداء الفعال والعملية الذي يتسم به عمل الوكالة.

إنه ليحدو الدول المتبينة الأمل بأن يتم الحفاظ على هذا التوجه البناء هنا في نيويورك، لذلك نتمنى اعتماد مشروع القرار هذا بنفس تلك الروح، ونأمل أن يتم ذلك خلال اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل العراق ليعرض تعديلا واردا في الوثيقة A/57/L.17.

السيد سلمان (العراق) (تكلم بالانكليزية): يشرف وفد بلدي أن يقدم تعديله (A/57/L.17) على مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (A/57/L.14) المعروض على الجمعية اليوم.

يحتوي نص التعديل على بيان فعلي مقتبس من رسالة للأمين العام، السيد كوفي عنان، مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، الوثيقة S/2002/1034، أبلغت المجلس بقرار العراق السماح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق دون شروط.

وفي العام الماضي، دعت الفقرات ذات الصلة في مشروع القرار الذي قدم إلى الجمعية العامة بشأن نفس البند، العراق إلى قبول عودة المفتشين. وهذا العام، نلاحظ أنه بدلا من الترحيب بقرار العراق بالسماح بالعودة غير المشروطة للمفتشين، أدخلت لغة جديدة على الفقرة الثانية عشرة من الديباجة تتعارض مع الصيغة الواردة في القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة من قبل، وتعكس أغراضا سياسية بدلا من أن تعكس حقائق فنية.

الدولية للطاقة الذرية هو أن تعالج الشواغل الحقيقية المتعلقة بما يسمى الإرهاب النووي. ولا يجوز استخدامها لتحقيق مآرب سياسية متحيزة. ولا ينبغي السماح بصرف التركيز العالمي عن الهدف الأعلى ألا وهو نزع السلاح النووي الكامل من قبل جميع الدول.

إن العلاقة الحاسمة بين السلام والنمو الاقتصادي والتكنولوجيا لا يمكن المغالاة في التأكيد عليها. والنمو الاقتصادي مرادف لتوفر مصادر الطاقة السهلة والمقدور على ثمنها. وموارد باكستان المحدودة من الوقود الأحفوري المائي لا تكفي لتلبية الطلب المتزايد باستمرار على الطاقة. وبالتالي يصبح الخيار النووي عنصراً لا غنى عنه في استراتيجيتنا الوطنية لتوليد الطاقة. وقد تشجعنا بالتحول الإيجابي في المواقف مؤخراً على الصعيد الدولي تجاه الطاقة النووية. وتقرير الوكالة لسنة ٢٠٠١ يتنبأ بأفاق أفضل بالنسبة للقوى النووية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أبو الغيط (مصر). وباكستان ترغب في بناء محطات للقوى النووية مشمولة بضمانات، وتلتزم بالتعاون والمساعدة من الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا الغرض. وقد شرعنا في المرحلة الثانية من مشروع محطتي كراتشي وتشاسما للقوى النووية. ونؤمن بأن بناء وتشغيل أية محطة للقوى النووية أمر لا يترتب عليه فحسب مزايا اقتصادية مباشرة للبلدان النامية، بل إنه أيضاً يخلق آلاف فرص العمل للفقراء.

وبغض النظر عن الطاقة النووية، فإن باكستان طبقت العلوم النووية في تطوير الزراعة وفي ميدان الصحة واستصلاح الأراضي البور، وكذلك في مكافحة مشكلة الملوحة. كما نقدر التعاون المتنامي بين لجنة الطاقة الذرية في باكستان والوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل هذه الميادين.

يتضاعف في غضون ٥٠ سنة أخرى، نجد أن الاعتماد الكلي على الوقود الأحفوري سيكون مستحيلاً.

وعليه، يغدو البديل الآخر الوحيد المؤكد والمستدام هو استخدام الطاقة النووية. ونعتقد أن معارضة استخدام القوى النووية، على الرغم من سجلها الجيد في مجال الأمان وطابعها المؤاتي للبيئة، إما تعزى إلى سوء الفهم، أو أنها تكتيك متعمد لحرمان البلدان النامية من هذه التكنولوجيا.

وتبقى التكنولوجيا والأمانة والتحقق الدعائم الثلاث التي تركز عليها ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد كلفت الوكالة بمسؤوليات مهمة في مجال التحقق والرصد، ونؤمن بأن من واجبها أن تضطلع بهذه المسؤوليات بصورة كاملة. ومع ذلك، يتحتم على الوكالة ألا تفقد التوازن المطلوب بين مختلف جوانب ولايتها ووظائفها.

ومن المؤسف أننا نلمس بعض التفاوتات في تطبيق مبادئ الوكالة ومعاييرها، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية. فتلك البلدان، على الرغم من تقيدها بمعايير الأمان، تُحرم من فرص الوصول إلى أحدث التكنولوجيات المتصلة بالطاقة النووية. والقيود المفروضة بلا مبرر على نقل التكنولوجيا النووية لاستخدامها في أغراض الطاقة والصحة والزراعة، تؤثر بالضرورة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

كما أننا درسنا بشأن تقرير المدير العام للوكالة عن الأمن النووي "التقدم المحرز في تدابير الحماية من الإرهاب النووي". وأحطنا علماً مع الاهتمام بالتوصيات المتعلقة بإمكانية وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين. وكلنا أمل وثقة في أن ذلك لن يحدث أبداً. وهناك تدابير وقائية ينبغي أن تتخذها الدول التي تملك مواد ومنشآت وتكنولوجيا نووية. ولكن أدوات الإرهاب قد تكون غير متوقعة، وهو ما اكتشفناه في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وواجب الوكالة

بها خبراء من البلدان النامية، وعلى الأقل على المستوى الإقليمي؛ ورابعاً، توسيع فرص التعاون التقني لصالح البلدان النامية، في تصميم وتنفيذ المشاريع، وخامساً، دفع الدول الأعضاء، بالكامل وفي الوقت المحدد مساهماتها في صندوق الوكالة للتعاون التقني؛ وسادساً، زيادة استخدام الدول الأعضاء النامية لمراكز الموارد الإقليمية، مع زيادة تمويلها من مصادر خارجية.

ونحن جميعاً نعقد توقعات كبيرة على الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال النهوض بالتعاون التقني. وهذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال التقيد الصارم بالنظام الأساسي للوكالة. والأهم من ذلك، أننا نتوقع من الوكالة أن تأخذ بنهج متوازن وغير تمييزي في توفير إمكانية الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. وبالذات بالنسبة للبلدان النامية.

السيد بالاريزو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بيرو أن يشكر السيد محمد البرادعي على عرضه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لسنة ٢٠٠١، فهذا التقرير يعكس التقدم الذي أحرزته الوكالة من حيث ركائزها الأساسية الثلاث: نظام التحقق والأمن في جميع أنشطة مراحل الدورة النووية؛ والتعاون التقني؛ ونقل تكنولوجيا استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وتود بيرو أن تشدد مرة أخرى على مدى الأهمية التي ننظر بها إلى عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بعمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة للاستخدام السلمي والمأمون للطاقة النووية. ولذلك نقدر الدعم المستمر من الوكالة، الذي مكنا من تطوير تطبيقات قيمة للطاقة النووية في مجالات الطب والتعدين والصناعة وإدارة المياه والتربة والسيطرة على الأمراض والتغذية. علاوة على ذلك، نحن ممتنون لفرص التدريب التي يقدمها الموظفون المسؤولون عن

إننا على وعي تام بأهمية تأمين سلامة المنشآت النووية. ونحن من الأطراف النشطة في الاتفاقية الدولية للأمان النووي. ومؤتمر الاستعراض الذي عقد مؤخراً في فيينا، أعرب عن تقديره لسجل الأمان النووي في باكستان. ونحن نولي أولوية عليا لتعزيز ثقافة الأمان في جميع منشآتنا النووية. وعقب إنشاء الهيئة التنظيمية النووية المستقلة في باكستان، التي ترفع تقاريرها مباشرة لرئيس الحكومة، قامت لجنة باكستان للطاقة الذرية بزيادة تعزيز إدارة الأمان التابعة لها والتي تعالج مسائل الأمان النووي والإشعاع النووي والحماية النووية، وتشغل مركز تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ النووية. ونتطلع إلى زيادة التعاون مع البلدان المتقدمة لتسهيل توفير التكنولوجيا بلا عوائق، تماشياً مع روح اتفاقية الأمان النووي.

وكما كان الحال بالنسبة لعدة عقود مضت، ظل سجل باكستان للضمانات خلال السنة الماضية أيضاً ناصحاً لا تشوبه شائبة. ونحن مقتنعون بأن تدابير الضمانات المتفق عليها توفر وسيلة تكميلية قوية لتحقيق درجة أكبر من الأمان والأمن للمواد النووية. وهذا الاقتناع حثنا على العمل من أجل تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

ومع أن أمان المنشآت النووية وتدابير الضمانات تمثل عنصراً حاسماً في التعامل مع التكنولوجيا النووية، فهناك حاجة إلى إعادة تقييم الإطار الحالي القائم على التمييز، وإلى الارتكاز على استراتيجيات جديدة تستفيد منها جميع الدول الأعضاء على نحو منصف. لذا، فإننا نقترح، أولاً، أن تتقبل البلدان المتقدمة النمو أهمية أنشطة التعاون التقني مقابل الأنشطة التنظيمية التي تباشرها الوكالة، وإقامة توازن عادل بين الاثنين؛ وثانياً، توفير أموال مضمونة لتمويل أنشطة التعاون التقني، ونقل التكنولوجيا وتسهيلات التدريب للبلدان النامية؛ وثالثاً، رفع النسبة المئوية للمهام التي يكلف

إحراز أية دولة لمواد نووية غير معلنة أو انخراطها في أنشطة متصلة بالمجال النووي.

ولقد أقرت بيرو دائما بهذه الحاجة. وكانت بيرو البلد الأول في أمريكا اللاتينية الذي يضع حيز التنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو صك أُعد بعناية لزيادة قدرات الوكالة على جمع البيانات وتقييمها في تحديد وجود المواد النووية غير المعلنة من عدمه.

ومن المنطلق ذاته، استضافت بيرو في كانون الأول/ديسمبر العام الماضي حلقة دراسية إقليمية تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البروتوكول الإضافي وذلك لصالح البلدان الأعضاء في معاهدة تلاتيلولكو. وأطلقت تلك المبادرة حوارا على نطاق المنطقة كلها شجع سبع دول أمريكية على التوقيع على ذلك الصك الهام أو المصادقة عليه.

إن الحماية من الإشعاعات، بما في ذلك النقل الآمن للمواد المشعة، هي أيضا مبعث للقلق وقضية ذات أهمية خاصة بالنسبة لبيرو. فبيرو بوصفها بلدا ساحليا تحتاج بشدة إلى حماية بيئتها البحرية، وتشاطر بيرو تماما الدول الأخرى شواغلها فيما يتعلق بالضرر البيئي المحتمل وتداعياته على الصحة البشرية والخسائر الاقتصادية التي قد تنجم عن حادثة أو واقعة أثناء نقل مواد أو نفايات مشعة.

ولقد كان اتخاذ قرار رئيسي جديد بشأن هذه القضية في المؤتمر العام السادس والأربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية تأكيدا على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لهذه القضية بشكل شامل. ولا بد أن يشمل ذلك آلية لضمان مساءلة المسؤولين عن هذا الضرر، وكذلك النص على تبادل المعلومات في الوقت المناسب وبشكل كامل بين الدول الناقلة والساحلية قبل مغادرة أية سفينة؛ وتعزيز السلامة

هذه التطبيقات، فهي عنصر رئيسي في نظام نقل التكنولوجيا الذي تشجعه الوكالة.

قبل عام واحد، كنا نقاش تأثير الهجمات الإرهابية التي أفرغت هذه المدينة والعالم. وكان المجتمع الدولي بصدد رصد الصفوف للتصدي لهذا الخطر. ويروّع العقل احتمال حصول عناصر إجرامية على مواد انشطارية أو مشعة، أو شنّها هجوم على أي نوع من المنشآت النووية أو آلية لنقل هذه المواد.

ولذلك يرحب وفد بيرو بفرصة المشاركة النشطة مع الوكالة لتعزيز قدرتها على منع الإرهاب النووي أو توفير الحماية أو الأمن منه، والذي تجلّى أيضا، ضمن أمور أخرى، في اعتماد الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة مؤخرا للقرار المعني بتدابير تحسين الأمن النووي والحماية من التهديدات القائمة في هذا المضمار.

وتبرز بيرو أيضا الأهمية الحاسمة للصكوك الدولية المتفق عليها تحت إشراف الوكالة، بما في ذلك اتفاقية الأمان النووي، التي عقد أطرافها مؤخرا الاجتماع الاستعراضي الثاني للنظر في التقارير الوطنية، بهدف زيادة أمن الأنشطة النووية. وهذا هدف ثابت وحيوي وذو أهمية كبرى، ليس للحاضر فحسب بل للمستقبل أيضا - وهو هدف يدعمه وفد بيرو بقوة.

وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمل أساسي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ولقد تم أثناء نقاش مجلس الأمن التأكيد بوضوح على أهمية وجود نظام تحقق وتفتيش فعال ومعزز ويمكن من رصد المواد والأنشطة النووية غير المعلنة. واتفق أعضاء المجلس على الحاجة إلى آليات تحقق قوية وشفافة للمواد النووية حتى توفر ضمانات موثوق بها لعدم تحويلها إلى أغراض أخرى وتكفل عدم

التقارير الصادرة في هذا الشأن، وذلك حتى نضمن حماية المجتمع البشري من خطر الإرهاب الذي بات مشكلة تؤرق الضمير الإنساني. وانطلاقاً من موقف السودان الثابت، والذي يدين الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، فإن مسألة الإرهاب النووي تجد منا إدانة أكبر واستنكاراً أشد لما يمثله الإرهاب هنا من مخاطر وآثار جسيمة، الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع مثل هذه الحوادث. غير أن وفد بلادي يخشى من أن تتم عملية تمويل الحماية من الإرهاب النووي على حساب ميزانية برامج التعاون الفني، الشيء الذي ربما يؤثر سلباً على تنفيذ بقية البرامج والمشروعات الخاصة بهذا البرنامج.

لقد ظل موضوع معاهدة الانتشار النووي والتوقيع والمصادقة على البروتوكول الإضافي أحد أكثر الموضوعات أهمية في جدول أعمال هذه الوكالة، الأمر الذي دفع بلادي إلى التوقيع والمصادقة على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٧٣، والتي دخلت حيز التنفيذ في تموز/يوليه ١٩٧٧، وهي فترة ليست بقصيرة كما نرى منذ أن التزمنا بها. إلا أن الوضع في منطقة الشرق الأوسط يحتاج إلى نظرة شاملة وواقعة متأنية، إذا ظل الكيان النووي الوحيد في هذه المنطقة، وهو دولة إسرائيل، يرفض التوقيع على الاتفاقية، فضلاً عن بروتوكولها الإضافي، مقدمة في ذلك جملة من المبررات والمسوغات غير المقبولة في هذا المجال، رابطة في منطق أعوج توقيعها على المعاهدات بإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، مما جعل القضية تدور برمتها في حلقة مفرغة.

ويرحب وفد بلادي في هذا الإطار باستجابة حكومة العراق لنداءات الأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بقبول العودة غير المشروطة للمفتشين لمزاولة مهامهم.

المادية؛ وإقامة نظام للاستجابة الطارئة من أجل التعامل مع أية حادثة أو واقعة محتملة أثناء هذا النقل.

ويقول التقرير السنوي للوكالة الدولية لعام ٢٠٠١ إن الذين ينقلون مواد مشعة لديهم سجل مثير للإعجاب في السلامة والأمن. ولهذا السبب بالتحديد ترى بيرو أن عملية إقامة نظام دولي متكامل وفعال لنقل تلك المواد ينبغي ألا تشكل أية عقبات خطيرة. ونأمل ونتوقع أن يمكننا المؤتمر الدولي الذي سيعقد في فيينا من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ من إحراز تقدم في هذا السياق.

السيد مصطفى (السودان): أود في مستهل بياني أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه الجيد وتقديمه الوافي لتقرير الوكالة. كما يود وفد بلادي أن يثني على الجهود التي يبذلها السيد المدير العام للوكالة بهدف تحسين أدائها وزيادة فعاليتها وتوسيع مظلة الأنشطة والبرامج لخدمة الدول النامية.

ويشير وفد بلادي إلى أنه استمراراً لجهود وفد السودان إبان عضويته في مجلس محافظي الوكالة في الدورة ١٩٩٨-٢٠٠٠، ومشاركته الفعالة في المناقشات التي دارت حول تعديل المادة السادسة للنظام الأساسي للوكالة القاضية بتوسيع مجلس المحافظين، والتي انتهت بإجرائها في دورة المؤتمر العام الثالثة والأربعين في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، فإن مجلس الوزراء الموقر لجمهورية السودان قد أصدر قراره في هذا الشأن في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠١، والذي وافق بموجبه على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي، وقد أودع الأمر الآن لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حتى يدخل حيز التنفيذ.

ويرحب وفدي بالتقدم المحرز بشأن التدابير الرامية إلى الحماية من الإرهاب النووي وفقاً لما هو وارد في كافة

والجارة الإثيوبية الرامية إلى بدء تنفيذ مشروع مكافحة في المنطقة الحدودية بين البلدين عند منطقة خور يابوس، بطول ٨٠ كيلومترا، مما يعكس مدى جدية القارة الأفريقية في استئصال هذه الأوبئة. ومثلما نشيد برنامج التعاون الفني الذي يقدم جهدا خالصا من أجل استئصال ذبابة التسي تسي بواسطة تقنية الحشرة العقيمة، يحدونا أمل كبير في تقديم البحوث من أجل استئصال حشرة الأنوفيليس الناقلة لمرض الملاريا بواسطة هذه التقنية، ولما يمثله أيضا هذا المرض من جوانب سلبية ذات أثر عميق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الدول النامية عموما والقارة الأفريقية على وجه الخصوص.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود أن أعرب للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن تقدير وفد مصر لبيانه الذي عرض فيه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠١، الذي أوجز خلاله أهم إنجازات الوكالة خلال العام المنصرم، وأبرز لنا التحديات المستقبلية التي يتعين أن نُعد لها.

إن مصر تدرك الدور القيم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال نشاطها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك نقدر إسهام المنظمة المتميز في تحقيق أولويات العمل الدولي في مجال التنمية المستدامة من خلال نشاطها وإنجازاتها في مجالات نقل التكنولوجيا النووية والمعرفة والتعاون الفني، والتحقق، والأمان النووي.

إن التعاون الفني من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الوكالة ويسهم مباشرة في الارتقاء برفاهية شعوب العالم، وبصفة خاصة في البلدان النامية، وإذ يقدر وفد مصر جهد

ويشيد وفد بلادي بصفة خاصة بأنشطة إدارة التعاون الفني وما فتئت تقدمه من مساعدات تقنية ومعلومات ذات فائدة كبرى للدول النامية. كما نشيد بالقرارات المتخذة والرامية إلى زيادة ميزانية هذا البرنامج. ونأمل أن تكون مصادر التمويل أكثر ضمانا بحيث تكون جزءا ثابتا من الميزانية الرئيسية للوكالة الدولية، فضلا عن اعتمادها على الهبات والمعونات المقدمة من الدول المانحة، وذلك مراعاة للعدد المتزايد للدول النامية وما يقوم به هذا البرنامج من دور في تنمية القدرات الإنتاجية لهذه البلدان. ولعل هذا لا يمنع من حث الدول المانحة على تقديم المزيد من مساهماتها إلى صندوق التعاون الفني. كما نأمل في مساهمات أكبر من الصناديق المالية الإقليمية والدولية لدعم مشاريع وأنشطة وبرامج الوكالة في البلدان النامية.

لقد تشرفت بلادي بزيارة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وثُمن النجاح الذي حققته هذه الزيارة. وتجابوا مع برامج التعاون الفني، استضاف السودان اجتماعين إقليميين لتقييم المشاريع الأفريقية المشتركة خلال النصف الأول من هذا العام. وهناك استعداد تام لدى كافة الجهات المنفذة لمشاريع السودان لاستضافة الاجتماعات الإقليمية للقارة الأفريقية في الخرطوم، عاصمة بلادي.

ويظل برنامج التعاون الفني هو الطريقة المثلى لمساعدة البلدان النامية لبناء قدراتها الوطنية في مجالات الطب والصحة والمياه وسلامة البيئة والسلامة النووية الإشعاعية، لا سيما وأن جهودا كبيرة تبذل في الآونة الأخيرة من أجل بداية المشروع الإقليمي لمحاربة واستئصال ذبابة التسي تسي ومرض النوم، بالإضافة إلى التخطيط لمحاربة البعوض الناقل لمرض الملاريا في كافة أرجاء القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى الجهود المشتركة بين السودان

نظام الضمانات الشاملة للوكالة على كافة المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط دون تمييز.

وبالرغم من جميع هذه المبادرات لتحقيق الأمن والاستقرار في دول المنطقة، كافة ولم تظهر إسرائيل أي جدية أو رغبة في التفاعل الجاد من أجل معالجة مسألة الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وما زالت ترفض التقدم نحو تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كافة المنشآت النووية في الشرق الأوسط، مما يؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى مواجهة قضية عدم الانتشار النووي بصفة عامة وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

إن هذا الوضع يفرض على المجتمع الدولي مسؤولية مضاعفة من أجل القضاء على كافة المخاطر الناجمة عن الانتشار النووي على السلم والأمن الدوليين، والسعي إلى تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط.

لقد أعربت مصر في مناسبات عديدة عن أهمية تنفيذ العراق لكافة التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. ورحبت مصر بمبادرة العراق إلى استئناف الحوار مع الأمين العام في مستهل هذه السنة بغرض استئناف التعاون بين العراق والأمم المتحدة، وإعلان العراق في أيلول/سبتمبر الماضي استعداداً لاستئناف أنشطة التفتيش والتعاون الكامل وغير المشروط من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من قرارات مجلس الأمن.

واليوم، وقد اتخذ مجلس الأمن قبل قليل قراره ١٤٤١ (٢٠٠٢) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، تدعو مصر العراق إلى التعاون الكامل في تنفيذ هذا القرار، وهو التعاون الذي يمثل، على حد قول الأمين العام للأمم المتحدة، الخطوة الأولى التي لا غنى عنها نحو التأكيد على أن العراق لم يعد يمتلك أسلحة الدمار الشامل، ونحو إيجاد حل شامل

الوكالة في تطوير وتحديث استراتيجية التعاون الفني لخدمة الأولويات التنموية للدول الأعضاء بالوكالة وفي تحديد الأنشطة الحيوية التي يمكن للتكنولوجيا النووية أن تسهم فيها إسهاماً ملموساً في الأجلين القصير والمتوسط، فإننا نؤكد على أن تمويل نشاط الوكالة في مجال التعاون الفني ونقل التكنولوجيا ينبغي أن يكون مؤكداً ومستقراً، باعتبار هذا النشاط من ركائز عمل الوكالة التي نص عليها النظام العام للمنظمة.

وفيما يتعلق بأنشطة التحقق والضمانات، فإننا نحيط علماً بمجهود أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استكمال صياغة الإطار المفاهيمي للضمانات المتكاملة. ولكننا نؤكد في الوقت نفسه أن فعالية الضمانات المتكاملة لن تتحقق إلا بتحقيق العالمية لمكوناتها، وفي مقدمتها الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي النموذجي. وننتهز هذه المناسبة لنؤكد مجدداً أنه باستمرار القصور في تحقيق عالمية الضمانات الشاملة للوكالة، لن تؤدي الجهود المبذولة من أجل دعم نظام الضمانات ثمارها من حيث إزالة مخاطر الانتشار النووي. فالضمانات الشاملة تشكل الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي، ومن هنا تنبع أهمية العمل لتحقيق العالمية في تطبيقها.

لقد طرحت مصر العديد من المبادرات على المستوى الدولي والإقليمي لمواجهة الأخطار الناجمة عن الانتشار النووي، حيث دعت في عام ١٩٧٤ إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وهي دعوة ما برحت تصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠ بتوافق الآراء. كما دعا الرئيس حسني مبارك في نيسان/أبريل عام ١٩٩٠ إلى إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ودعت مصر ولا تزال من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تطبيق

ومحددة للعالم، من منطلق حرصها على ضمان فعالية هذه التدابير.

وترى مصر أن التنفيذ الأمثل لأنشطة الوكالة المقترحة يجب أن يراعي عددا من المعايير الأساسية، منها ألا تكون بديلا للتدابير الوطنية، وألا تنقص من مسؤولية الدول التي تتحملها بشأن التعامل مع المسائل المتعلقة بالأمن، وأن يكون تمويلها من خلال آلية التمويل التطوعي.

وفي هذا الصدد، تتطلع مصر إلى أن تكون التدابير والأنشطة الإضافية المقترحة في هذا المجال مكاملة لأنشطة وبرامج التعاون الفني بدون أن تنتقص منها، وتدعو إلى انتهاء فريق الخبراء الذي شكله المدير العام من مهامه بسرعة وأن يرفع توصياته بشأن تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في أقرب وقت.

ختاما، أعبر عن تقدير وفد مصر للجهد المكثف والفعال الذي بُذل في فيينا وأسفر عن صياغة القرار المعروض علينا اليوم، كما أكد استمرار دعم مصر لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

السيدة لوي (الداغرك) (تكلمت بالانكليزية):

أتشرف بأن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

باهتمام كبير اطّلع الاتحاد الأوروبي على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠١. ونرحب ببيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدم فيه

يتضمن تعليق العقوبات التي تسببت في مشاق كبيرة للشعب العراقي.

وفي هذا السياق، فإن وفد مصر يعرب عن أسفه لغياب أي إشارة في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بشأن التقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو الهدف النهائي التي تصب فيه كافة الإجراءات المطروحة بشأن العراق بموجب قرارات مجلس الأمن. إن مصداقية المجتمع الدولي في تناوله للملف العراقي سوف تعتمد حتما على تواصل العمل الدولي من أجل إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وعلى رد فعل المجتمع الدولي لتحدي الانتشار النووي في مناطق أخرى في العالم، وتحديدًا في جنوب آسيا وشرق آسيا.

وفيما يتصل بالأمن النووي، فقد أبرزت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الحاجة الملحة إلى دعم وتقوية أنشطة الوكالة وبرامجها لحماية المواد والمنشآت النووية والمواد المشعة الأخرى من مخاطر الإرهاب النووي. وتقدر مصر أنه طالما استمر وجود مواد نووية غير خاضعة لأي إشراف أو رقابة دولية، فإن المخاطر والتهديدات بوقوع مثل هذه المواد في أيدي الإرهاب ستظل قائمة.

واتساقا مع ما سبق، فإننا نود التأكيد على أن موقفنا بشأن موضوع إنتاج المواد الانشطارية يستند إلى ضرورة إخضاع المواد النووية، بما فيها المخزون منها، لأحكام الرقابة وهو ما يتسق مع الهدف الذي تصبو إليه الاتفاقية الجاري إبرامها في هذا الشأن.

لقد شاركت مصر بفعالية في جهود الوكالة لبلورة تصور بشأن الأنشطة والتدابير الإضافية المقترحة للحماية من الإرهاب النووي، كما سعت لشرح رؤيتها بصورة واضحة

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار العالمي، والأداة الدولية الأساسية لنظام ضمانات الوكالة. وفي الجلسة الأولى التي عقدتها اللجنة التحضيرية في نيسان/أبريل من هذا العام، بشأن المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده عام ٢٠٠٥، تم التركيز الشديد على مسؤولية الوكالة في زيادة تعزيز اتفاق شامل للضمانات وعناصر البرتوكول الإضافي لهذا النظام على حد سواء. وملاحظة الاتحاد الأوروبي للشواغل التي أعرب عنها المدير العام في ذلك الصدد، يدرك الاتحاد الحاجة إلى نظام ضمانات ممول جيدا يتسم بالفعالية والكفاءة من حيث التكاليف. والاتحاد الأوروبي على استعداد للنظر في زيادة ميزانية الضمانات كلما يتم عرض هذه المتطلبات.

وقد التزمت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزاما واضحا بعملية التصديق على البروتوكولات الإضافية التي قررت التصديق عليها، وهي عملية انتهت معظم الدول الأعضاء منها. وقد التزمنا بأن تدخل بروتوكولات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في آن واحد. ونحن نعتبر أن البروتوكولات الإضافية جزء لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة، وأن التقيد بها وسيلة أساسية لإظهار الوفاء بالتزامات المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. لذلك، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على بروتوكول إضافي أن تفعل ذلك.

ونحن نشاطر المدير العام قلقه بأن ٤٨ دولة طرفا في المعاهدة لم تدخل بعد في اتفاقات ضمانات. وناشد تلك الدول أن تفي بالتزام الذي قطعته على أنفسها بموجب المادة الثالثة من المعاهدة وأن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يذكر بالقلق الذي يساوره حيال استمرار وجود منشآت ومواد نووية ليس لها ضمانات في دول ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

معلومات إضافية بشأن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة في عام ٢٠٠٢. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ أمانة الوكالة والمدير العام، محمد البرادعي، على العمل الممتاز الذي تؤديه الوكالة.

إن مشروع القرار عن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعروض علينا في الوثيقة A/57/L.14، يمثل اتفاقا واسعا فيما بين الدول الأعضاء في فيينا. ونأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

إننا نرحب بنتائج الدورة العادية السادسة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة التي عقدت في فيينا من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر هذا العام. والوكالة لها دور رئيسي تضطلع به في مكافحة الإرهاب النووي. ونشيد بالمدير العام وأمانة الوكالة على التصدي بسرعة لهذا التحدي، أولا عن طريق تعزيز وإعادة توجيه بعض الأنشطة الجارية، وبعد ذلك بقليل عن طريق عرض خطط للأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على ضمان إطار أمني نووي صارم للمنشآت والمواد النووية. والمسؤولية الرئيسية عن ضمان الأمن النووي الضروري تقع بوضوح على عاتق الدول الأعضاء. ولا يمكن أن تقوم أنشطة الوكالة إلا بدعم التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب النووي. وتؤدي بالفعل برامج التعاون التقني دورا هاما في تحديث السلامة والأمن. وستكون أيضا أدوات قيمة في هذا السياق.

إن إنشاء نظام عدم انتشار نووي دولي له طابع عالمي ويدعمه نظام ضمانات دولي قوي يطلب من الدول أن تقدم تقارير حول المواد النووية والتحكم فيها، ضروري على الإطلاق في الجهود الدولية لصون سلامتنا الجماعية. ومسؤولية الدول الأعضاء أن تروج لعالمية نظام عدم الانتشار وأن تلتزم بالصكوك الدولية المطبقة حاليا.

ويطالب الاتحاد الأوروبي كوريا الشمالية باتخاذ الخطوات العاجلة للوفاء بالالتزامات الدولية لعدم الانتشار وإلغاء برنامجها للأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه، وفقا لاتفاق ضمانات الوكالة. والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع جميع الأطراف لإيجاد حل سلمي لهذه الحالة، التي تشكل تطورا خطيرا بالنسبة للسلام والاستقلال على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ويلحق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على وجود مستوى رفيع من السلامة النووية في جميع أنحاء العالم ويعمل على الاحتفاظ بمستوى رفيع من السلامة النووية في الاتحاد. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه تتعاون تعاوناً وثيقاً في هذا المجال.

ويلحق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على التعاون التقني بوصفه أحد دعائم أنشطة الوكالة. ويشهد على دعمنا المستوى الرفيع جدا من الإسهامات الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي ستصل في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٣٥ في المائة من إجمالي الإسهامات. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يتمنى أن يرى تمويلا كافيا لهذه الأنشطة الهامة، وسيسهم إسهاما بناء في العام القادم عندما يستعرض مجلس الإدارة آلية التمويل من أجل التعاون التقني.

ويعي الاتحاد الأوروبي تماما السياق المتزايد الصعوبة الذي يتعين على الوكالة أن تقي من خلاله بالتزاماتها المالية القانونية بمقتضى الميزانية الاعتيادية. وينبغي بذل جميع الجهود لكي نضمن أن الوكالة لديها الموارد المالية اللازمة لذلك. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق حيث أن عددا هاما من الدول الأعضاء في الوكالة لا يفي بالتزاماته المالية تجاه الوكالة. ويبحث الاتحاد الأوروبي بشدة جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالكامل وفي الوقت المحدد بإسهاماتها المقررة في الميزانية الاعتيادية، فضلا عن الإسهامات غير المدفوعة من

أو في معاهدات مماثلة لها. ويطالب الاتحاد الأوروبي هذه الدول بأن تخضع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا تزال الحالة في العراق مصدر قلق رئيسي للاتحاد الأوروبي. وقد مرت الآن ثلاث سنوات ونصف على تمكن الوكالة للمرة الأخيرة من تنفيذ ولايتها في العراق. ولهذا لا تستطيع الوكالة أن تقدم أية ضمانات تتعلق بامتنثال العراق لالتزاماتها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه عند عودة الوكالة إلى العراق لا بد لها أن تحسم القضية الرئيسية على وجه الخصوص، وهي ما إذا كانت أنشطة العراق وقدراته قد تغيرت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أم لا.

ويكرر الاتحاد الأوروبي مطالبته العراق بالامتنثال امتثالا كاملا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة وأن المجلس سمح بعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق دون أي شرط مسبق، وأن يتعاون العراق تعاوناً كاملاً مع أفرقة التفتيش بجميع جوانبه، بما في ذلك السماح بوصولهم بسرعة ودون عوائق إلى جميع المواقع والمرافق التي قد يريد المفتشون أن يتحققوا منها.

ونشعر بعميق القلق حيال التقارير بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اعترفت بإدارة برنامج سلاح نووي سري. ويبحث الاتحاد الأوروبي كوريا الشمالية على تقديم توضيحات على الفور بشأن هذه القضية. وهذا البرنامج انتهاك خطير لالتزامات كوريا الشمالية بمقتضى معاهدة عدم الانتشار واتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن الإعلان المشترك بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشأن نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية والإطار المتفق عليه. ويشكك الاتحاد الأوروبي كذلك في مشروع المنظمة الإنمائية للطاقة في شبه الجزيرة الكورية.

في التطبيقات السلمية في الدول الأعضاء التي اختارت أن تستخدم هذه التكنولوجيا.

السيد ريكويجو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية):
نشكر السيد محمد البرادعي على عرضه للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/57/L.14). ونود أن نرحب أيضا بانضمام إريتريا وسيشيل وفيرغيزستان إلى عضوية الوكالة.

بعد الإعلان الذي أدلى به وزير خارجية كوبا في الجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بدأت حكومة جمهورية كوبا في إيداع صكوك للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في موسكو في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وبانضمام كوبا، يصبح الآن عدد الأطراف في هذا الصك الدولي ١٨٨ دولة.

ولدى الانضمام، كررت كوبا ذكر موقفها القائم على المبدأ، وهو عدم قبول المذاهب العسكرية القائمة على حيازة الأسلحة النووية. كما أكدت كوبا من جديد معاييرها المتمثلة في عدم السماح لأي بلد أو مجموعة من البلدان باحتكار الأسلحة النووية أو باحتكار تطويرها الكمي أو النوعي.

وكوبا مقتنعة بأن الوسيلة الوحيدة للتغلب على جوانب النقص الأصلية في معاهدة عدم الانتشار وعلى جوهرها الانتقائي التمييزي هي تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية.

وامتثالاً لأحكام معاهدة عدم الانتشار، يجب أن تحترم أيضا الحقوق الشرعية للدول في الحصول على الطاقة النووية على نحو كامل للأغراض السلمية. ولهذا، يجب أن يتوقف أيضا فرض المعايير التقييدية من جانب واحد على

السنوات الماضية، التي تصل الآن إلى حوالي ١٨ مليون دولار.

ويقترح الاتحاد الأوروبي أن يعرض على الوكالة نظام عملة واحد يقوم على اليورو ويبدأ تنفيذه من العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومما يؤكد مزايا النظام المالي القائم على اليورو أن الأغلبية الساحقة من مصروفات الاتحاد تتم باليورو. ونرى أن هذا النظام سيسهم إسهاما كبيرا في تحسين الشفافية والفعالية والكفاءة في إدارة الوكالة لمواردها المالية فيما يتعلق بكل من الميزانية الاعتيادية والأرصدة الخارجة عن الميزانية أيضا. ونقدر العمل الذي اضطلعت به أمانة الوكالة حتى الآن لدراسة القضية ولتزويد الدول الأعضاء بمعلومات بشأن النتائج المؤقتة. ونتطلع إلى تقديم تقرير شامل في تاريخ لاحق من هذا العام لكي نتوصل إلى اتفاق حول هذا الاقتراح في النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

ويدعم الاتحاد الأوروبي دعما كاملا المدير العام في جهوده المستمرة لتحسين فعالة الوكالة. والنهج القائم على النتائج إزاء وضع الميزانيات يتطلب إدارة قوية وتعريفا واضحا للأنشطة المتداخلة. وينبغي تشجيع التعاون الوثيق والتنسيق الدقيق بين الإدارات، مما يفضي إلى قدر أكبر من التوافق واستخدام أفضل للموارد البشرية والمالية على حد سواء. وفي هذا السياق، نرحب بقرار المدير العام بإشراك مستشار إداري خارجي لاستعراض ما أُنجز حتى الآن ولاقتراح المزيد من التدابير الواجب اتخاذها.

وأخيرا، أود أنؤكد للأعضاء أن الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة إلى هذا البيان تؤيد تأييدا كاملا الدور الذي تضطلع به الوكالة بوصفها السلطة المختصة بالتحقق من الامتثال للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن دورها في تشجيع الاستخدام الآمن للتكنولوجيا النووية

بالقوة وضد إرادة الشعب الكوبي على احتلالها غير القانوني لجزء من أراضيها الوطنية.

وبينما نصدق على معاهدة تلاتيلولكو، لا تزال تلك العقوبات قائمة بل إنها آخذة في التزايد. ومع ذلك، وعلى نقيض اهتمام الدولة العظمى بأن تضمن تغليب النزعة أحادية الجانب في حسم المشاكل الدولية، تدلل كوبا مرة أخرى على التزامها بتعزيز وتوطيد تعددية الأطراف، ونزع السلاح الدولي، ومعاهدات تحديد الأسلحة. وهذه الخطوة التي اتخذتها كوبا ساهمت أيضا في الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وتعلق كوبا أهمية كبيرة على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتكرر التأكيد على ضرورة تحقيق توازن سليم بين الركائز الأساسية الثلاث لعمل المنظمة، ألا وهي التعاون التقني والأمن والتحقق. ونرحب بحقيقة أن الرقم المستهدف لتمويل برنامج التعاون التقني للوكالة لفترة السنتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ سيزداد بعد أن عانى من حالة توقّف تام مطولة. ونأمل أن يستمر هذا الرقم في الازدياد في المستقبل بما يتماشى مع الاحتياجات الحقيقية المتنامية للبلدان المستفيدة. ومن الضروري أن تبقى الوكالة على تمويل يتسم بنمو مستمر وآمن وقابل للتنبؤ به لتعاونها التقني.

وثبقي كوبا على برنامج رئيسي للتعاون التقني مع الوكالة، وقد دأبت على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة لهذا البرنامج. ويجري توجيه هذه الموارد لمشاريعنا ذات الأولوية في مجالات مثل الصحة البشرية والزراعة والصناعة، وقد كان لتنفيذ هذه المشاريع آثار كبيرة.

وتؤكد كوبا مجددا دعمها للاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي صدقت عليه مؤخرا. ونعتبر البرنامج الخاص بهذا الاتفاق إطارا مثاليا للتعاون فيما بين

تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وقرار كوبا بأن تصبح دولة عضوا في معاهدة عدم الانتشار يتعدى مصالحها الوطنية ويدل بوضوح على الإرادة السياسية لحكومة كوبا وعلى التزامها بتعزيز وتدعيم الأمم المتحدة والتعددية والمعاهدات الدولية المعنية بترع السلاح وتحديد الأسلحة.

وكوبا بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، تعترم المشاركة بفعالية في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي التالي لمعاهدة عدم الانتشار، كما تعترم العمل مع الدول الأخرى التي شأها شأن كوبا تتطلع إلى التوصل إلى القضاء التام على جميع الأسلحة النووية في ظل رصد دولي صارم.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أودعت حكومة كوبا أيضا في المكسيك العاصمة وثائق تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو مع كل التعديلات التي أدخلت عليها. وبتصديق كوبا هذا، تدخل معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ بشكل كامل في جميع أنحاء منطقة تطبيقها، وبذلك ستعلن رسميا منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أول منطقة مأهولة بالسكان على ظهر كوكبنا خالية من الأسلحة النووية.

لقد وقّعت كوبا على معاهدة تلاتيلولكو يوم ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥ أساسا كإعلان عن تضامنها مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على الرغم من أن الولايات المتحدة، وهي الدولة النووية الوحيدة في الأمريكيتين، تنتهج سياسة عدائية ضدنا، وتُحكم قبضة حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي علينا، بينما تُبقي

أساسية مثل منع انتشار الأسلحة النووية من خلال مهام المراقبة التي تمارسها الوكالة، والاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية، وتطوير تكنولوجيات مبتكرة ومأمونة وصديقة للبيئة في هذا الميدان.

إن الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة في العام الماضي والأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا جدا في موسكو عندما احتجز الإرهابيون أكثر من ٧٠٠ من الرهائن أمر يبرز خطر الإرهاب الدولي الذي يهدد العالم بأسره. ويتطلب هذا التهديد الواضح بذل جهود متضافرة على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل إنشاء نظام عالمي يتصدى للتحديات والتهديدات الجديدة، خصوصا في الميدان النووي.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بجهود الوكالة في مجال مكافحة الإرهاب النووي، بما في ذلك الجهود التي بذلتها في ضوء القرارات التي اتخذها قادة مجموعة الـ ٨ لدى اجتماعهم في كاناناسكيس بكندا. ونرى أن وجود نظام معزز للحماية المادية للمواد النووية، وتخزينها الآمن، ومنع الاتجار غير المشروع بها، وتحسين نظام حفظ ومراقبة سجلاتها أمر من شأنه، إذا اقترن بتدابير أخرى ترمي إلى زيادة كفاءة نظام المراقبة في الوكالة، أن يحرم الإرهابيين والمتواطئين معهم من الحصول على المواد الخطرة.

وتعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات أهمية حاسمة للأمن الدولي. ونتوقع أن تؤدي العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥، إلى المساعدة في توحيد جهود أكبر عدد ممكن من الدول من أجل تحقيق أهداف هذه المعاهدة.

وتمثل المعاهدة المتعلقة بإجراء تخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بين روسيا والولايات المتحدة، التي وقعت في موسكو في أوائل العام الحالي، إسهاما هاما في

بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وانطلاقا من إرادتنا الراسخة للنهوض بالعمل الهام المتصل بهذا الاتفاق، ستعظم كوبا الاجتماع الرابع لمجلس التنسيق التقني الكوبي الذي سيعقد في هافانا في أيار/مايو من العام المقبل.

وترى كوبا أنه يمكن وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور هام جدا في مكافحة الإرهاب النووي. ولهذا، ندعم جهود الوكالة الرامية إلى الاضطلاع ببرامج وأنشطة لتوفير الحماية من الإرهاب النووي دون إحلال بالموارد البشرية والمالية المخصصة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ونؤيد المقترح الداعي إلى إنشاء صناديق للتبرعات الطوعية من أجل تمويل أنشطة جديدة من خارج الميزانية مثل الحملة الخاصة بمكافحة الإرهاب النووي. ومن المهم في نفس الوقت المحافظة على صندوق التمويل الطوعي المكرس حاليا لبرنامج الوكالة للتعاون التقني الذي تحتاج إليه بشدة بلدان نامية كثيرة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): يرحب الاتحاد الروسي بالسيد البرادعي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، ويعرب عن امتنانه له على التقرير السنوي للوكالة.

ويسرنا أن نرحب بجمهورية قيرغيزستان وجمهورية سيشيل وإريتريا كأعضاء جدد في الوكالة. فنحن لدينا علاقات حوار وشراكة حميمة مع جمهورية قيرغيزستان في رابطة الدول المستقلة فضلا عن روابط عمل قوية في تنفيذ برامج تطوير حقول اليورانيوم والتخلص من النفايات المشعة. ونأمل أن يؤدي انضمام جمهورية قيرغيزستان للوكالة إلى جعل تعاوننا الثنائي في هذا المجال أكثر فعالية.

إن الاتحاد الروسي عضو نشيط في الوكالة إذ يشترك في الكثير من أنشطتها متعددة الأوجه التي تشمل مجالات

إن روسيا تولي اهتماما متزايدا للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النووية الجديدة. ووفقا لاستراتيجية روسيا للنصف الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي أقرتها الحكومة بخصوص تطوير الطاقة النووية، يجري حاليا تنفيذ عدة مشاريع ابتكارية تركز على المفاعلات الحرارية ومفاعلات النيوترونات السريعة. وهذه المشاريع ستساعد، بصفة خاصة، على معالجة مشاكل الاستخدام المأمون للبلوتونيوم المستخدم في تصنيع الأسلحة وتوليد الطاقة، بينما تمهد الطريق للانتقال إلى دورة الوقود المغلقة الكاملة.

والاتحاد الروسي يؤيد الجهود التي تضطلع بها الوكالة لتعزيز التعاون في ميدان التكنولوجيا النووية. ونحن نعلق أهمية كبرى على تنفيذ عدد من المشاريع، وبالأخص المشروع الإقليمي لأمان المفاعلات البحثية، والمشروع النموذجي المعني بتحسين البنية الأساسية للحماية من الإشعاع في عدد من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. ونرى أن تمويل صندوق المساعدة التقنية عن طريق الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في الوكالة، بالعملة الوطنية، وفقا لجدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة، يمثل نهجا فعالا. وسنقوم في المستقبل القريب بدفع اشتراكنا عن السنة الحالية، وسنواصل الإسهام في هذا الصندوق بانتظام.

إن الاتحاد الروسي مدين بالامتنان للسفير نبيل الملاء، رئيس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لعرضه على الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة. والاتحاد الروسي أحد المشاركين في وضع هذا المشروع الذي نجح في تجسيد توازن المصالح بين معظم الدول. ونحن ندعو إلى تأييد مشروع القرار هذا.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):
باسم حكومة اليابان، أود أن أعرب عن امتناني للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على

تعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وقد بدأت روسيا بالفعل في إجراءات التصديق على تلك المعاهدة. إن أهمية هذه المعاهدة والإعلان المعني بإقامة علاقة استراتيجية جديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، تتجاوز مجرد العلاقات الثنائية، وتلي مصالح الدول كافة. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبتوافق الآراء، مشروع القرار الذي يؤيد هذه الوثيقة.

إن الحد من الاستخدام المفرط للمواد التي تدخل في تصنيع الأسلحة، وكذلك تخفيض الأسلحة النووية، يمثلان جانباً مهماً من جوانب نزع السلاح النووي. ونحن نداوم على تنفيذ الاتفاق المبرم بين حكومتَي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، والمؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣، بخصوص التخلص من اليورانيوم عالي الإثراء المستخرج من الأسلحة النووية. ويجري حاليا تحويل صناعة الأسلحة النووية الروسية لخدمة مصالح الطاقة النووية.

ونلاحظ مع الارتياح أن الترويج لاستخدام الطاقة النووية يظل إحدى الأولويات الأساسية التي تسعى من أجلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عام ٢٠٠٠ أقر المؤتمر العام للوكالة القرار المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية" (GC (44)/RES/20). والمشروع الدولي المعني بالمفاعلات ودورات الوقود الابتكارية الذي يجري تنفيذه في إطار هذا القرار بدأ يكتسب مرجعية متزايدة. ونحن ننظر إلى هذا المشروع باعتباره إحدى الخطوات العملية نحو تنفيذ المبادرة التي أطلقها رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوتين، في مؤتمر قمة الألفية بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة للبشرية، كحل جذري للمشاكل الناجمة عن انتشار الأسلحة النووية، وكذلك لتحسين البيئة العالمية.

الضمانات المعززة للوكالة. وسيعقد هذا المؤتمر من المنظور العالمي بغية توطيد نتائج الحلقات الدراسية والندوات الإقليمية الخمس التي انعقدت حتى الآن. كما أنه سيتيح للمشاركين الفرصة ليؤكدوا من جديد على أهمية ضمانات الوكالة التي تضمن السلام والأمن الدوليين، وسينظر أيضا في خطوات ملموسة تستهدف تعزيز البروتوكول الإضافي.

وفي هذا السياق، تحث اليابان أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على بذل مزيد من الجهود في سبيل التأكيد باعتماد الضمانات المتكاملة، ليس فقط لتحقيق ترشيد الضمانات، بل أيضا لتوفير حافز على إبرام البروتوكول الإضافي.

إن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية يمثل مشكلة أمنية خطيرة لليابان. كما أنه يشكل مصدر قلق عميق للنظام الدولي لعدم الانتشار. وفي إعلان بيونغيانغ الذي صدر عن اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عندما التقى رئيس الوزراء كويومسي بالرئيس كيم جونج الثاني في أيلول/سبتمبر الماضي،

”أكد الجانبان على امتثالهما لجميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة، وصولا إلى تسوية شاملة للمسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية“.
(إعلان بيونغيانغ، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)

وفي محادثات التطبيع الرسمية رفيعة المستوى التي عقدت في كوالالمبور الشهر الماضي، أعربت اليابان مرة أخرى عن شواغلها بالتفصيل، وطالبت كوريا الشمالية بأن تمتثل لجميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

وفي الاجتماع الثلاثي الذي عقد على مستوى القادة بين اليابان والولايات المتحدة وجمهورية كوريا، وكذلك في اجتماع قادة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط

بيانه وعلى إعدادة تقرير الوكالة المعروض علينا الآن. وإضافة إلى ذلك، يسرني أن أعرب عن ترحيبي الحار بانضمام إريتريا وجمهورية سيشيل وجمهورية قيرغيزستان مؤخرا إلى عضوية الوكالة.

إن تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يسهم في استقرار المدد الذي يحتاجه العالم من الطاقة، وفي حماية البيئة العالمية. واليابان تقدر أيضا تقدير الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم وتقوية التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وكذلك في مجال الأمان النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. واليابان، بصفتها البلد الوحيد الذي عانى عواقب استخدام الأسلحة النووية، والذي يلتزم منذ أمد بعيد باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، عقدت العزم على تسخير خبرتها الثرية في هذا المجال لتحقيق أعظم منفعة للبشرية. وهي تولي أعلى أولوية للأمان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتسعى جاهدة لتعزيز الأمان محليا ودوليا.

واسمحوا لي أن أبرز في إيجاز بعض جوانب أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي نعتبرها ذات أهمية خاصة. أولا وقبل كل شيء، أن أؤكد على أهمية التطبيق العالمي للبروتوكول الإضافي، في الاستجابة لمختلف التحديات التي تواجه نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهو يقوّي قدرة الوكالة على الكشف عن المواد والأنشطة النووية غير المعلنة، وذلك بتوسيع نطاق المعلومات التي يلزم تقديمها، وتطبيق وسائل تكميلية للوصول إليها.

وبغية المساعدة على إبقاء قوة الدفع لتطبيق البروتوكول على مستوى العالم، ستستضيف اليابان، في طوكيو في الشهر المقبل، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤتمر الدولي المعني بتوسيع نطاق الانضمام إلى نظام

رأينا، في مساعدة البشرية على تحقيق الحد الأعلى من المنافع والحد الأدنى من الأخطار المتصلة باستخدام الطاقة النووية. ويتوقع المجتمع الدولي من الوكالة أن تواصل الاضطلاع بدورها الهام وفقا للأركان الثلاثة لولايتها، التحقق والأمان والتكنولوجيا. وفي الفترة الأخيرة، نجحت الوكالة في تحقيق أهدافها الرئيسية، بتوفيرها محفلا فريدا لنقل العلم والتكنولوجيا النوويين؛ وبناء نظام عالمي للأمان النووي والحفاظة عليه؛ والوقاية ضد انتشار الأسلحة النووية؛ وتعزيز الحماية الأمنية والمادية للمواد والمنشآت النووية.

إن بلدي يواصل العمل بدأب مع بلدان أخرى لتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار والتحقق منه. وكان إتمام التصديق في برلمان الجمهورية التشيكية مؤخرا على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات، الموقع بين الوكالة والجمهورية التشيكية، أبرز الإسهامات الملموسة في إطار تلك الجهود خلال الفترة الأخيرة. وقد أصبح التنفيذ الكامل لهذا البروتوكول من الأولويات المتقدمة لإدارة الدولة. وعلى غرار الاتحاد الأوروبي، نود أن نغتني هذه الفرصة لنحث الذين لم يوقعوا بعد على بروتوكولات مماثلة مع الوكالة على أن يفعلوا ذلك بدون إبطاء، من أجل جعل نظام الضمانات المعزز واسع النطاق وممكنا وعالميا قدر الإمكان.

منذ البدايات الأولى للتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية سلّمت البلدان الموردة الرئيسية بمسؤوليتها عن التأكد من أن أنشطة التعاون هذه لن تسهم في انتشار الأسلحة النووية. وقد تم تجسيد ذلك المبدأ في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات.

وتتطلع مجموعة الموردين النوويين، جنبا إلى جنب مع لجنة زانغر، بدور هام في دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم الانتشار بوجه عام. والجمهورية

الهادئ - اللذين انعقدا يوم ٢٦ من الشهر الماضي - لاحظ القادة إمكانية أن تستفيد كوريا الشمالية من مشاركتها بدور أكبر كعضو في المجتمع الدولي. لكن علاقات كوريا الشمالية مع المجتمع الدولي تتوقف الآن على اتخاذها تدابير فورية وملموسة لتفكيك برامجها لتطوير الأسلحة النووية.

ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، أن تنفذ كوريا الشمالية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا كاملا وأن تسمح للوكالة باتخاذ التدابير اللازمة لاستخلاص الاستنتاجات بشأن الحالة فيما يتعلق ببرامج التطوير النووي في كوريا الشمالية. وتنوي اليابان أن تعمل مع كوريا الشمالية باستمرار فيما يتعلق بهذا الموضوع. وتعرب اليابان كذلك عن تقديرها الكبير لإعلان الوكالة عن استعدادها لإيفاد فريق رفيع المستوى إلى كوريا الشمالية أو استقبال فريق منها لمناقشة تنفيذ نظام الضمانات. واليابان تناشد كوريا الشمالية أن تقبل اقتراح الوكالة.

ختاما، اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على التزام الحكومة القوي بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعم أنشطتها.

السيد كارا (الجمهورية التشيكية) (تكلم

بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، على بيانه الافتتاحي الشامل والحافل بالمعلومات، والذي أبرز فيه الإنجازات التي حققتها أنشطة الوكالة خلال الفترة الماضية.

ولئن كانت الجمهورية التشيكية تؤيد البيان الذي أدلت به الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي، فإنني سأتطرق إلى بعض المواضيع التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

إن جهود وأنشطة الوكالة تناقش في ضوء النقاش الدائر حاليا بشأن المشاكل الأمنية العالمية ودور الطاقة النووية في التنمية المستدامة. ويكمن الدور الرئيسي للوكالة، في

تنفذ في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة وقدمت إسهامات طوعية لبعض المشاريع في أرمينيا وجورجيا وأوكرانيا. وترحب الجمهورية التشيكية أيضا بكل الجهود لتوجيه موارد صناديق التعاون التقني إلى أنشطة البرامج الرئيسية التي لا غنى عنها للوكالة. ويُعد النهج القائم على النتائج الذي يطبق في عملية تخطيط البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أداة مناسبة لتحقيق المزيد من الفعالية في صرف الأموال، وليس في مجال التعاون التقني فقط.

ولأن الجمهورية التشيكية بلد ذو موارد شحيحة للطاقة، فإن الطاقة النووية تمثل جزءا مهما من مواردنا للطاقة. ففي الوقت الحالي، يتم توليد ٢٠ في المائة تقريبا من احتياجات البلد من الكهرباء عن طريق الوحدات الأربع لمحطة دوكوفاني للطاقة النووية. والعمل مستمر في بناء وحدتي محطة الطاقة النووية في تيملين. وعندما تستخدم تلك الوحدات بصورة كاملة، ستتضاعف طاقة محطات الطاقة النووية في الجمهورية التشيكية.

وفيما يتعلق بمحطة الطاقة النووية في تيملين، لا يفوتني أن أتطرق إلى مسائل السلامة النووية. أود أن أؤكد أن الحكومة التشيكية تولي أهمية قصوى لأمان المنشآت النووية التي تعمل في أراضيها. وبغية التدليل على ذلك، فإن نظام تقييم الأمان النووي ما زال يستند إلى مبادئ الاستقلال والشفافية. وتمثل استعراضات النظراء التي تنظمها المنظمة جزءا هاما من هيكل تقييم الأمان في الجمهورية التشيكية. كما أن الاهتمام بالخبرات والبعثات المستقلة المعترف بها دوليا في محطتي تيملين ودوكوفاني، تحت إشراف الوكالة، أكد مرة أخرى، في نهاية العام المنصرم، على الوضع الجيد جدا لهاتين المحطتين في جميع النواحي المتعلقة بالأمان. وقدمت البعثات أيضا عددا من الأفكار لإدخال المزيد من التحسينات. وفي هذا الإطار،

التشيكية، التي ترأس مجموعة الموردين النوويين حاليا، تولي أولوية متقدمة للحوار بين المجموعة والدول الأخرى غير الأعضاء، لا سيما مع الموردين النوويين المحتملين. وإننا، في اضطلاعنا بمهام تلك الرئاسة، نتوخى الشفافية والتعاون قدر الإمكان تحقيقا لمقاصد عدم الانتشار.

وتنطوي جهود عدم الانتشار أيضا على بُعد يتعلق بمكافحة الإرهاب. والجمهورية التشيكية لن تقف مكتوفة الأيدي، وهي تود أن تنضم إلى المبادرات الجديدة في مجال الحماية ضد الإرهاب النووي، بما في ذلك خطة عمل الوكالة. ويجري دراسة تقديم إسهامات عينية ومالية على السواء.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن الجمهورية التشيكية تنتمي إلى مجموعة البلدان التي تستخدم التكنولوجيا النووية على نطاق واسع لتلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع. ونرى أن معظم تطبيقات التكنولوجيا النووية في غير مجال الطاقة، في مجالات الصحة البشرية والأغذية والزراعة والعلوم الفيزيائية والكيميائية يمكنها أن تحقق منافع اقتصادية واجتماعية بارزة في كل مكان من العالم. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يصمم أي استخدام من هذه الاستخدامات بعناية بحيث يلبى احتياجات محددة ويتماشى مع الهياكل الأساسية الموجودة للبلدان فرادى والمناطق. وفي هذا السياق، تسلم الجمهورية التشيكية بأهمية التعاون التقني بين الدول الأعضاء. وبغية الإسهام في هذه المساعي، تشارك المنظمات التشيكية والخبراء فرادى مشاركة نشيطة في مختلف البرامج التعاونية والأنشطة الأخرى التي ترعاها الوكالة تشجيعا لتحقيق تقدم سليم في تطوير الطاقة النووية واستخدامها السلمي في أوروبا والمناطق الأخرى. وكعهدنا في السنوات السابقة، خصصت الجمهورية التشيكية موارد مالية إضافية لدعم الأنشطة التي

الرئاسة الدائمية للاتحاد الأوروبي بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ونؤيد ما تضمنه تأييدا تاما. ولكن، لما كان وفد بلدي بصورة تقليدية يولي أهمية قصوى للتقارير السنوية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الجمعية العامة، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعلق بإيجاز على بضع نقاط من وجهة نظري الوطنية.

نشكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة، على حضوره معنا اليوم في نيويورك وعلى عرض التقرير عن أعمال الوكالة بنفسه. ونجد أن التقرير، بالإضافة إلى ملاحظاته التكميلية، متميزان بالواقعية وبالمعلومات الوافرة. ونقدر تقديرا أكبر حضور السيد البرادعي هنا اليوم عندما ننظر في جدول أعماله الحافل، الذي يزيد من أعبائه مشاركته النشطة في الأيام القليلة الماضية في حسم أكثر القضايا إلحاحا في جدول أعمال المجتمع الدولي.

إن الأعباء التي تتحملها الوكالة اليوم قد أصبحت أكثر تعقيدا، حيث أن المهام الثلاث لولايتها، وهي التكنولوجيا والأمان والتحقيق، أصبحت متشابكة أكثر من أي وقت مضى؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى البيئة الأمنية الدولية المتطورة وإلى الاحتياجات المتزايدة للتنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإن تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة الذرية مع ضمان عدم تحويلها إلى الأغراض العسكرية يشكلان تحديا يتزايد بصفة مستمرة.

وهنا، أود أن أسجل دعم سلوفاكيا الثابت لزيادة تعزيز فعالية ضمانات الوكالة. ويكمن الطريق الصحيح إلى الأمام في تنفيذ البروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات في أكبر عدد ممكن من الدول، كما يكمن في إضفاء الصبغة العالمية على النظام وفي تطوير ضمانات متكاملة في نهاية المطاف.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن التقدير للدول الأعضاء التي قدمت الخبراء لأمانة المنظمة، لا سيما لإدارة الأمان النووي وإدارة التعاون التقني.

ومع ذلك، تقلقنا محاولات استثناء خدمات استعراض النظراء، التابعة للوكالة، من برنامج التعاون التقني الإقليمي. والمستوى الرفيع المطلوب لأمان المنشآت النووية ولأماكن العمل التي تحتوي على مصادر إشعاعات أيونية ونشطة، والحماية البدنية من الإشعاعات، من القيود المفروضة على أي استخدام للتكنولوجيات النووية، ومن المنطقي أن يطبق هذا المبدأ قبل البدء في أي مشروع للتعاون التقني.

ولا توجد حاجة إلى إعادة تأكيد أهمية استعراضات النظراء من الأطراف الثالثة المستقلة لصون وزيادة تطوير مستويات الأمن والأمان في استخدام الطاقة النووية والإشعاع الأيوني. وينطبق نفس الشيء على التعقيد وعلى الإطار الجيد التحديد، وهما الأمران المطلوبان لإجراء خدمات الاستعراض التي تقدمها الوكالة. ومع ذلك، من الجدير بالذكر التصميم الفريد لخدمات الاستعراض هذه، الذي يمكن من تشاطر الخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة بين الجماعات المعنية على الأقل، مثل من يستخدمون تكنولوجيات مماثلة أو السلطات التنظيمية. وتقديم برنامج لتشار الخبرات والمعلومات ول مناقشة القضايا المشتركة مهمة من أهم مهام العنصر الإقليمي لبرنامج التعاون التقني.

وختاما، أود أن أذكر للجمعية التزام حكومة بلدي المستمر بدعم وتوسيع نطاق دور الوكالة في التعاون الدولي لتعزيز الاستخدام السلمي والأمن للطاقة النووية والإشعاع الأيوني لمنفعة جميع الدول الأعضاء.

السيد تومكا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): تضم سلوفاكيا صوتها إلى البيان الذي أدلت به في وقت سابق

واستكمال هاتين المهمتين تأخر كثيرا. ولكن ينبغي ألا تفوتنا الفرصة. وينبغي للعملية أن تحظى بتأييد الوكالة الدائم.

وأنتقل بإيجاز الآن إلى التعاون بين سلوفاكيا والوكالة. إن سلوفاكيا من البلدان التي تشغل مرافق نووية للأغراض السلمية. ووفقا لخططنا الاستراتيجية الوطنية للطاقة، ستظل الطاقة النووية مصدرا هاما لإنتاجنا من الطاقة في الأجل المتوسط. ولا نزال نولي أولوية قصوى للتشغيل الآمن لمرافقنا النووية. ومن هذا المنطلق، منذ انضمامنا إلى الوكالة، ما برحنا نعزز تعاوننا المثمر معها وشاركنا فيه. وفيما يتعلق بالأنشطة التي قمنا بها مؤخرا بهدف تعزيز الأمان النووي، ينبغي لي أن أذكر على الأقل أننا أنشأنا في براتيسلافا في نيسان/أبريل الماضي مركز الأمان النووي. وتدعم هذا المركز حكومتا سويسرا وسلوفاكيا. والهدف هو إقامة شبكة من خبراء الأمان النووي دعما للسلطات النووية في المنطقة.

وأمان المنشآت النووية موضوع للتعاون الثنائي مع جيراننا. وقد نظمت اجتماعات مع جميع البلدان المجاورة يشارك فيها خبراء حكوميون رفيعو المستوى لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونعتبر أن هذه الاجتماعات من التدابير الهامة لتعزيز الثقة.

والمجمع النووي مسؤول عن تعزيز الأمان النووي بأسلوب ذي صبغة عالمية أكبر. وتدعم سلوفاكيا مبادرات الوكالة الرامية إلى الإسهام في إنشاء نظام أمان نووي عالمي من خلال العمل عن طريق الشبكات ومن خلال تكامل أنشطتها المتعلقة بتقييم الأمان ومن خلال التشجيع على الامتثال لاتفاقيات الأمان الدولية. وتدعم تعاون الوكالة مع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة ومع مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومع الهيئات الدولية الأخرى، مثل وكالة الطاقة

وسلوفاكيا، التي أبرمت اتفاق ضمانات جديد مع الوكالة عام ١٩٩٨، تنظر في الخطوات الواجب اتخاذها لتنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه، بما فيها اتخاذ التدابير الرسمية اللازمة لإدخال ذلك البروتوكول حيز التنفيذ. وبلدي مستعد كذلك لدعم الاستكمال المبكر لأعمال الوكالة بشأن تطوير ضمانات موحدة بالتعاون الوثيق مع الفريق الاستشاري الدائم المعني بتنفيذ الضمانات ومع بقية الدول الأعضاء.

وصلاحية عنصر التحقق في ولاية الوكالة أكثر أهمية من أجل استدامة النظام العالمي لعدم الانتشار، علما بأنه لا تزال هناك بعض الحقائق المثبطة للهمة. وما يدور في خلدي هنا أن الوكالة لا تزال عاجزة عن أداء واجباتها على النحو الكامل - كما أنشطتها بما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة - بالنسبة لدولتين. ويواجه نظام عدم الانتشار تحديا أضخم في ضوء التقارير التي صدرت مؤخرا بأن إحدى هاتين الدولتين تنتهك التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ونشني على مجلس الأمن لاتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع يوم الجمعة الماضي. ونشجع العراق على الامتثال الكامل لهذا القرار ولقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة.

وهناك خطوتان ملموستان أخريان - وإن كانتا تقعان رسميا خارج اختصاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية. تهدفان إلى التوطيد النوعي لنظام عدم الانتشار التابع لمعاهدة عدم الانتشار، وهما الحظر الشامل للتجارب النووية وحظر المواد الانشطارية. وتضم سلوفاكيا صوتها إلى المطالبة بالتنفيذ العاجل لمعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية وبالبدا من جديد في المفاوضات حول إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل صناعة الأسلحة النووية.

النووي العالمي. وعلى البلدان الأعضاء أن تواجه الواقع، فقد أثرت هذه التحديات الجديدة تأثيراً كبيراً على أولويات الوكالة بينما كان عليها أن تفي بالتزاماتها القانونية في ظل قيود مالية صارمة.

ومن المحتّم أن ندرك وندعم أنشطة الوكالة التي تتطلب استجابة مستديمة لمختلف التحديات التي تظهر. ورغم أن الجماهير لا تزال تشعر بالقلق إزاء البيئة فيما يتعلق بالأمان التشغيلي والتخلص من النفايات، فعلى أن ننظر إلى دور الوكالة في مستقبل القوة النووية. وفي السنة الماضية ساعدت الوكالة دولها الأعضاء على تحسين سجل أمانها، كما أنها تساعد، بلا شك، على استعادة تأييد الجمهور لتطبيقات الطاقة النووية كخيار مقبول للتنمية المستدامة.

ونشارك في الموافقة على بذل جهد دولي تعاوني فريد برعاية الوكالة، وهو المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي المبتكرة. ونثني على الوكالة لهذا المشروع الذي سيفي بمتطلبات المستخدمين فيما يتعلق بالاقتصاد والنفايات والأمان ومعايير عدم الانتشار. وهنا نأتي إلى أصعب وظائف الوكالة، حيث تضطلع بدورها الهام كمحفزة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولها الأعضاء، وتلي احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها في ظل برنامج الوكالة للتعاون التقني.

إن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في جوهانسبرغ، أكد مرة أخرى ضرورة نقل التكنولوجيا كشرط أساسي لتحقيق التنمية. وأكد وفد أوكرانيا في الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن موقف الوكالة الفعال في جوهانسبرغ أسهم في النهوض بالوعي بالتكنولوجيات النووية التي ينظر إليها كميسر لجدول أعمال القرن ٢١. ولا تزال الوكالة طرفاً فاعلاً، في نفس الوقت، يضمن إنشاء

النووية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والرابطة العالمية لمشغلي منشآت الطاقة النووية.

ولا يسعني أن أحتتم بياي دون أن أتناول الدور الهام للوكالة ولأنشطتها في مجال مكافحة الإرهاب. وترحب سلوفاكيا بخطة العمل التي وافق عليها من حيث المبدأ مجلس إدارة الوكالة.

وفيما يتعلق بنتيجة نقاش اليوم في الجمعية العامة فإن أفضل رسالة يمكن أن نوصلها إلى فيينا، لكي نبرهن على دعمنا الثابت للوكالة، هي أن نعتد بأكثر أغلبية ممكنة مشروع القرار (A/57/L.14) المعروض علينا الآن للنظر فيه.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لعرضه للتقرير السنوي عن أعمال الوكالة لعام ٢٠٠١ والمعلومات الإضافية عن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة خلال عام ٢٠٠٢. وأود كذلك أن أرحب بجمهورية قيرغيزستان وجمهورية سيشيل وإريتريا أعضاء جدد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعتبر أوكرانيا أن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزء جوهري من الجهود العامة الرامية إلى ضمان بيئة نووية عالمية أكثر أمناً وأماناً. وقد أصبح العالم مؤخراً أكثر وعياً بما يمكن أن تكون عليه أية هجمة إرهابية إذا استخدمت فيها التكنولوجيا المتطورة. ويجب أن يكون من الواضح لنا تماماً أن من المحتمل أن يكون تهديد الإرهاب النووي من أفظع ما يمكن أن يحدث في هذا المجال.

ونثني أوكرانيا على الوكالة للعمل الذي اضطلعت به منذ عقد دورة العام الماضي لمؤتمرها العام. وقد كانت الوكالة سريعة في استجابتها وفي وضع الخطوط العريضة لبرنامج عملي سيشكل إسهاماً كبيراً في مكافحة الإرهاب

بيانه الشامل عن منجزات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن التحديات التي ستواجهها طوال العام القادم. ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا لقيادته للوكالة في هذا العام المليء بالتحديات، وهو عام كان مما يشرف استراليا بطبيعة الحال أن ترأس خلاله مجلس الإدارة. وتعرب استراليا عن امتنانها لعلاقة العمل الوثيقة والمثمرة التي حظينا بها مع السيد البرادعي أثناء فترة رئاستنا. ونتطلع إلى استمرار علاقتنا الوثيقة به وبأعضاء أمانة الوكالة.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الفاجعة والمزعجة والتطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت، بما فيها التفجيرات الإرهابية في بالي، تسلط الضوء على أهمية تعزيز وحماية الأطر الدولية التي تضمن السلام والأمن لنا جميعا. ودور الوكالة الجوهرية في ضمان التطور الآمن والسلمي للعلوم النووية والطاقة النووية يؤكد القلق المتزايد إزاء انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى شبح الإرهاب النووي أو الإشعاعي. وتثني استراليا على الوكالة للتقدم الكبير الذي تحرزه في معالجة هذه القضايا.

وتلتزم استراليا التزاما صارما بالدعائم الثلاث - الأمان النووي والتحقق والتكنولوجيا - التي تشكل أساس ولاية الوكالة. ونعتقد أن التنفيذ العالمي لنظام فعال لضمانات معززة يسفر عن منافع أمنية عالمية. وترى استراليا أن أنشطة الوكالة المتعلقة بالتحقق وأنشطتها التوجيهية تعزز بعضها البعض بطبيعتها. كما أن تعزيز مصداقية نظام الوكالة في التحقق يدعم الثقة في العلوم والتكنولوجيا النووية.

إن التوصل إلى تطبيق واسع النطاق للبروتوكولات الإضافية للوكالة بشأن الضمانات المعززة يحظى بالأولوية لدى استراليا. وتمثل البروتوكولات الإضافية معيار التحقق الجديد للضمانات بموجب اتفاقية عدم انتشار الأسلحة

نظام أمان نووي عالمي أكثر فعالية وشفافية في جميع أنحاء العالم من خلال آلية مجربة وقوية مؤلفة من صكوك دولية ملزمة قانونيا.

ونحن مقتنعون اقتناعا قويا بأننا، لكي نجعل جدول أعمال القرن ٢١ قابلا للتنفيذ، ينبغي أن نولي الاهتمام الواجب إلى إصلاح تداعيات حادث تشيرنوبل باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي. ويعرب وفد أوكرانيا عن امتنانه للوكالة لمبادرتها بإنشاء محفل للخبراء كجزء من الاستراتيجية الجديدة للإنعاش.

وترحب أوكرانيا بدور الوكالة الفعال في تعزيز نظام الحماية المادية للمواد النووية وفي الخطوات المتخذة بالنسبة لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي بذل جهود إضافية لعقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن لاعتماد اتفاقية معدلة.

وتؤيد أوكرانيا دائما وبثبات نظام عدم الانتشار النووي. ونرحب بأن الوكالة لا تزال جوهر هذا النظام من خلال نظام التحقق التابع لها. إن امتناع أية دولة عضو عن التنفيذ الكامل لاتفاقيات الضمانات من شأنه أن يضر بالجهود الكلية التي يبذلها المجتمع العالمي لوقف الانتشار النووي. وتؤيد أوكرانيا بقوة اتفاقيات التحقق الملزمة لكي توفر إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد بحيث تتمكن الوكالة من تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الأمم المتحدة.

وتعتبر أوكرانيا أن اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة تعزيز آليات الضمانات جزء من مفهوم الإطار المتكامل للوكالة، وبالتالي تتطلع أوكرانيا إلى الاستمرار في الاضطلاع بدور مثمر في التطوير المطرد للضمانات.

السيد داوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أود، مثلي مثل غيري، أن أبدأ بشكر المدير العام البرادعي على

التزام غير مشروط بالامتنثال لاتفاق ضمانات عدم انتشار الأسلحة النووية الذي أبرمته مع الوكالة. ويجب عليها أن تتحرك بسرعة صوب الامتنثال لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، بما فيها التعاون الكامل مع الوكالة. ويجب أن يوجه المجتمع الدولي رسالة قوية وموحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن أنشطتها الخاصة بالأسلحة النووية لا يمكن قبولها مطلقاً وبأنها لا تلقى أي دعم دولي.

وترحب استراليا بالجهود التي تبذلها الوكالة فيما يتصل بالعراق، وتعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار العراق في عدم الامتنثال لقرارات مجلس الأمن التي تقتضي منه أن يتيح للوكالة سبل الوصول والتعاون اللازمين لتنفيذ الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن في العراق. وتؤيد استراليا بشدة استئناف عمليات التفتيش وتهيب بالعراق أن يتعاون تعاوناً كاملاً مع المفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على التوصل إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وللوكالة دور محوري تؤديه في الرد على التهديدات التي يشكها الإرهاب النووي. ونشني على الوكالة لردها السريع على هذا الخطر، وذلك عن طريق أمور منها المشاريع التي يمولها صندوق الأمن النووي المنشأ حديثاً. وتحث أستراليا بوصفها أحد المساهمين في هذا الصندوق الدول الأعضاء التي لم تسهم بعد إلى الإسهام فيه مالياً ومن خلال تدابير للإسهام العيني. ويجب أن يكون أمن المواد النووية والمشعة إحدى الأولويات بالنسبة لجميع البلدان.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في تعزيز مدونة السلوك المتعلقة بسلامة وأمن المصادر المشعة. ومن الواضح أن مواصلة تحسين السيطرة على المصادر العالية النشاط أمر ضروري لاتقاء مخاطر الإرهاب الإشعاعي.

النووية. وهذا يعني أنه ينبغي أن يُنظر على وجه السرعة إلى نظام ضمانات الوكالة بوصفه متضمناً لكل من الضمانات التقليدية والبروتوكولات الإضافية.

وكانت استراليا أول دولة عضو تصدق على بروتوكول إضافي، ويسرها أن تكون البلد الأول الذي تطبق فيه الضمانات المتكاملة. وتدل تجربة أستراليا على أن الضمانات المتكاملة تحقق منافع فيما يتعلق بزيادة الكفاءة وزيادة الفعالية أيضاً. ونحن نحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على أي بروتوكول إضافي أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ولن يتحقق الهدف النهائي لترع السلاح النووي دون اتخاذ تدابير فعالة تضمن عدم الانتشار النووي. وقد عرف المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار المفاوضات حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بأنها خطوة ملحة ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نشني على الوكالة لإسهامها المتواصل في الحوار حول متطلبات التحقق الممكنة لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومن الضروري التزام اليقظة باستمرار في البحث عن برامج سرية للأسلحة النووية. ولا تزال دولتان تمتحنان نظام عدم الانتشار، وهما بالطبع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعراق.

ومما يبعث على القلق الخطير اعتراف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً بأنها تقوم بإعداد برنامج لإثراء اليورانيوم لأغراض صنع الأسلحة النووية، في انتهاك واضح لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار والإطار المتفق عليه عام ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ذلك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار يقع عليها

والسلمي للطاقة النووية بطريقة تفيد منها جميع الدول. وفي هذا المنعطف التاريخي الحرج، يجب على الدول الأعضاء أن تحافظ على الزخم في أعمال الوكالة بشأن تعزيز الضمانات وغيرها من أنشطة التحقق. وسنواصل تقديم دعمنا القوي للوكالة في قيامها بتنفيذ برامجها والتكيف مع التحديات الجديدة.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يثني على السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمعاونيه على التفاني والالتزام الذي يبذلونه في مواصلة الوفاء بمسؤولياتهم.

وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبرى على جميع مجالات عمل الوكالة، وهي ملتزمة التزاماً شديداً بأهداف الوكالة. وعلى مدى الأعوام الـ ٤٦ الماضية، أدت الوكالة دوراً حاسماً في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولا سيما من خلال مشاريعها للتعاون التقني وعملها في مجال وضع المعايير على تعزيز مقاييس السلامة النووية على الصعيد العالمي. كما تؤدي الوكالة دوراً لا غنى عنه في صون السلام والأمن الدوليين بفضل الولايات التي أنشطتها بها معاهدة عدم الانتشار النووي، ومجلس الأمن، والاتفاقات الإقليمية لعدم الانتشار. ولفعالية نظام ضمانات الوكالة أهمية محورية بالنسبة لتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وذلك بتنمية الثقة في امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بمعاهدة عدم الانتشار أو غيرها من ترتيبات عدم الانتشار.

ويرى وفدي أن الإمكانيات التي تنطوي عليها القوة النووية بالنسبة للتنمية المستدامة ينبغي أن تلقى ما هي جديرة به من الاعتراف الواسع النطاق. وفي هذا الصدد، تشي حكومتي على أمانة الوكالة للجهود التي بذلتها للتشجيع على استخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية في مؤتمر القمة

وتدعم استراليا أعمال الوكالة الرامية إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونهيب بجميع الوفود المشاركة في هذه العملية أن تعمل بشكل بناء على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة.

وللوكالة دور لا غنى عنه في إقامة ثقافة للسلامة النووية على الصعيد العالمي. وقد أسهمت استراليا في الجهود الإقليمية والدولية لتعزيز التفهم للكيفية التي يمكن بها تطبيق ثقافة للأمان في المنظمات النووية. ومن بؤر التركيز بالنسبة لأستراليا العمل على إدخال تحسينات على النظام الدولي لأمان مفاعلات الأبحاث.

وتواصل استراليا كذلك تعزيز الحوار البناء بين دول الشحن والدول الساحلية بشأن النقل الآمن للمواد المشعة. ويشرفنا أن المدير العام قد وجه لنا الدعوة لترؤس المؤتمر الدولي المعني بسلامة نقل المواد المشعة، الذي سيعقد في فينا في تموز/يوليه من العام القادم.

ومما يثلج صدورنا أن نرى مستوى الدعم الشديد للتعاون التقني بين جميع أعضاء الوكالة. ومن دواعي سرور استراليا أنها تمكنت من زيادة تبرعها لصندوق التعاون التقني إلى ١,٩٩٥ مليون دولار أسترالي للعام ٢٠٠٣، وهو يزيد كثيراً على معدل الـ ٩٠ في المائة المتوخى في عام ٢٠٠٣.

وكان من دواعي اغتباط أستراليا أن تسهم في أنشطة التعاون التقني للوكالة. كما أننا نسهم إسهاماً كبيراً في الأنشطة الممولة من خلال مشروعنا الخارج عن الميزانية المعنون "تطبيق تكنولوجيا النظائر المشعة على التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ". ونواصل تقديم الدعم القوي لاتفاق الوكالة للتعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وقد سلط السيد البرادعي الضوء على دور الوكالة في تعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستخدام المأمون

وفي ذلك الصدد تتطلع حكومتي إلى التعجيل باختتام المفاوضات بشأن تعديل الاتفاقية.

ولقد ظلت جمهورية كوريا سندا قويا لجهود الوكالة في سبيل تعزيز نظام ضماناتها. ونرى أن البروتوكول النموذجي الإضافي المعتمد في عام ١٩٩٧ يُعطي أفضل بارقة أمل للتعامل الفعال مع التحديات الجديدة في جبهة الضمانات. كما أننا نرحب بإكمال الإطار المفاهيمي لنظام الضمانات المتكاملة. فهذان الإنجازان في المجالين المعياريين لهما أهميتهما الحتمية بالنسبة لعدم انتشار الأسلحة النووية. غير أنه مهما بلغت درجة القوة في أي نظام للضمانات فلن يكون على الدوام فعالا بما يكفي لردع الدول المصممة على تطوير الأسلحة النووية. فالإرادة السياسية والالتزام من الدول بهدف الشفافية النووية وعدم الانتشار أمران مهمان أيضا.

وحدث مؤخرا أن اتخذت قضية الأسلحة النووية لدى كوريا الشمالية التي طال أمدها مسارا خطيرا نحو الأسوأ. وتبدي جمهورية كوريا قلقها البالغ من الإفصاح عن برنامج كوريا الشمالية السري للأسلحة النووية القائم على اليورانيوم عالي الإثراء. فهذا البرنامج يُشكل انتهاكا صريحا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاق كوريا الشمالية بشأن الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعلان عام ١٩٩٢ المشترك بين الجنوب والشمال بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، وإطار جنيف لعام ١٩٩٤ المتفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما أنه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وما وراءها.

فينبغي أن تفكك كوريا الشمالية برنامجها النووي بطريقة سريعة ويمكن التحقق منها، وأن تمتثل امتثالا تاما لجميع التزاماتها الثنائية والدولية بعدم الانتشار دون مزيد من

العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر الماضي. ولدى بلدي حالياً ١٧ مفاعلاً عاملاً للطاقة النووية تغطي ما يزيد على ٤٠ في المائة من إمداداتنا الإجمالية للطاقة الكهربائية. وفي حالة توليد نفس القدر من الكهرباء بواسطة محطات الطاقة التي تستخدم الفحم، ستعلو انبعاثات غاز الدفيئة بما نسبته ٢٠ في المائة عن المستويات التي تمثلها الإحصائيات الحالية. ومن ثم فإن الطاقة النووية تتيح خياراً واقعياً للوفاء باحتياجات الطاقة المتزايدة على نحو يتمشى مع أهداف الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وبفضل التطور المستمر في التكنولوجيا النووية، سيكون الجيل الجديد من المفاعلات النووية الجاري إنشاؤه مجهزاً بسمات معززة للأمان، وأكثر قدرة على المنافسة الاقتصادية.

ولا يمكن المبالغة في تأكيد ما للأمان النووي من أهمية حاسمة. وقد قطعت الوكالة خطوات واسعة في هذا المجال، بما في ذلك بالنسبة للتدابير المتخذة للتحضير لاتفاقية الأمن النووي والاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة. وينبغي لنا أن نبني على هذه المنجزات وأن نعتمد عليها تحقيقاً لمزيد من الفعالية في مواجهة الشواغل العامة بشأن سلامة الطاقة النووية.

ونشني أيضاً على أمانة الوكالة لاتخاذها الإجراءات على وجه السرعة لحشد التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب النووي المحتمل في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر. فعندما يتعلق الأمر بالأمان النووي بصفة عامة والإرهاب النووي على وجه التحديد، تقع المسؤولية الرئيسية عن الشواغل المتعلقة بالسلامة والأمن على عاتقفرادى البلدان التي تقع فيها المنشآت النووية. غير أن للوكالة دورا هاما في تنسيق الجهود الدولية وتقديم المساعدة التقنية لمن يحتاجونها. ومن المهم كذلك تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

النووية، والالتزامات الأخرى بعدم الانتشار، والحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات وقائية من الإرهاب النووي، واستمرار الحاجة إلى تعزيز نظام الضمانات الدولية.

وقد أدركت الدول من عهد بعيد أن انتشار الأسلحة النووية يقوض أمنها بصورة خطيرة. وظل المجتمع الدولي لسنوات طويلة يعمل من أجل وضع حواجز منيعة ضد استمرار انتشار الأسلحة النووية. وبمرور الوقت، أعدت شبكة من المعاهدات الدولية ونُظم التحقق، وضوابط التصدير، والتزامات ثنائية ومتعددة الأطراف تُشير إليها جملة باسم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأساس ذلك النظام هو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والداخلية في ولايتها، أما الالتزامات التي قطعتها الدول بأن تنقيد بأحكام المعاهدة واتفاقات ضماناتها فهي التزامات دولية ملزمة. غير أن الالتزامات تفقد قيمتها إن لم يدعمها الامتثال الكامل. وقد قبلت العراق وكوريا الشمالية بتلك الالتزامات، وكلاهما تنتهكها بصورة خطيرة. ويُضاف إلى هذا أن لدى المجتمع الدولي شواغل إزاء التزام دول أخرى.

وعلى مدار سبع سنوات من عمليات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة ظل العراق يكذب بالنسبة لقدراته النووية وبرنامجه لتطوير الأسلحة النووية. وهو يواصل انتهاك التزاماته الدولية باحتفاظه بالبيانات عن تجاربه والسجلات المحاسبية للمواد وسائر الوثائق التقنية المتصلة بالجانب النووي. أما نشاطه السري الجاري في الشراء، بما في ذلك محاولته حيازة آلاف المكعبات من الألومنيوم عالي القوة التي يمكن استخدامها في الطرد المركزي للغاز، فيوحي بأن العراق مُصرّ كعادته على الحصول على الأسلحة النووية ومخالفة التزاماته بموجب المعاهدة وولايات مجلس الأمن.

التأخير. ولن يكون امتثال كوريا الشمالية الكامل لمصلحتها فقط بل سيكون ضروريا لسلامة عملية السلام بين الكوريتين.

وأود قبل أن أختتم بياني أن أسترعي انتباه الجمعية إلى القرار المعتمد في الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة، وهو القرار الذي يتناول توسيع مجلس محافظي الوكالة. فنحن نطالب جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على التعديل أن تُبادر إلى ذلك فوراً كي يتسنى دخوله حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

السيد مارش (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر باسم حكومتي إلى السيد البرادعي على تقديمه التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الجمعية العامة. فهو تقرير ممتاز. ونرى في تقرير هذا العام تصاعدا واضحا في الطلبات على الوكالة. وهذه ليست ظاهرة جديدة. فإمام التحديات الجديدة واتساع الاحتياجات على مدى العقدين الماضيين تكررت الطلبات على الوكالة بأن تعمل المزيد - المزيد بشأن السلامة النووية والمزيد بشأن الضمانات في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والمزيد بشأن الأمان النووي.

والأسباب عديدة لاتجاه المجتمع الدولي إلى الوكالة كأداة لحل المشاكل الصعبة. فلو كانت ميثاق دولي فريد وسجل ممتاز من الأعمال الثابتة. فقد استجابت المرة تلو المرة استجابة سريعة وفعالة وشاملة للتحديات الجديدة. واستحقت عن جدارة سمعتها كواحدة من أكثر المنظمات الدولية فعالية وحسن إدارة.

وتواجه الوكالة اليوم بعض من أصعب المشاكل التي تواجه عالمنا. فهي تشمل الحاجة الماسة إلى مواجهة عدم امتثال العراق وكوريا الشمالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة

وإنني على ثقة بأن الوكالة مستعدة، كلما يقتضي الأمر، لأن تكون طرفاً في إيجاد حل لانتهاك كوريا الشمالية غير القابل للشك لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار.

وفي الوقت الحالي، يجب أن ينتصر المجتمع الدولي في مكافحته للخطر المتصاعد الذي يشكله الإرهاب الدولي. وفي آذار/مارس الماضي، اعتمد مجلس محافظي الوكالة برنامجاً شاملاً من أجل تعزيز أمان المواد النووية في جميع أنحاء العالم. ويجري تنفيذ ذلك البرنامج حالياً وتقدم الوكالة دعماً قيماً لتعزيز قدرة الدول على مكافحة الإرهاب النووي من خلال تحسين الحماية المادية ونظم حساب المواد النووية والتحكم فيها، وتحسين التحكم في المواد المشعة الأخرى. وتساعد الوكالة على تحسين الهياكل التنظيمية للدول وممارستها وتدعيم قدرات التعامل مع حالات الطوارئ. وباستخدام هذه السبل وسبل أخرى، تقلل الوكالة المخاطر التي يشكلها الإرهابيون، وتفيدنا جميعاً.

وللأسف، فإن تمويل هذا العمل غير ملائم، إذ يأتي بصورة تكاد تكون مقتصرة على الإسهامات الطوعية من الدول الأعضاء. وقد قدمت الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من تمويل هذا العمل حتى الآن. وإنني أحث كل الدول الأعضاء على دعم هذا العمل وعلى تقديم التمويل الضروري. فالتكلفة البسيطة لهذا الجهد من أجل دحر الإرهاب النووي هي صفقة لا تضاهي مقارنة بتكلفة الإرهاب النووي.

إن اكتشاف برنامج العراق النووي السري في بواكير التسعينات أدى إلى بعض الانتقادات لضمانات الوكالة لأنها أخفقت في كشف النقاب عن خداع العراق سريعاً. وعلى أساس الدروس التي تعلمناها من العراق، وضعت الوكالة بعداً جديداً تماماً للضمانات. وعبر السنوات العشر الماضية، أدت الجهود المكثفة التي بذلتها الوكالة

وفي الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨ نجح فريق العمل التابع للوكالة إلى حد بعيد في تفكيك برنامج الأسلحة النووية العراقي. ورغم ذلك الإنجاز لم يُقَضْ نهائياً على إمكانات العراق النووية. فهو لا تزال لديه الخبرة العلمية والتقنية اللازمة لتطوير الأسلحة النووية وفي فترة السنوات الأربع التي غاب المفتشون فيها أتيحت للعراق الفرصة للقيام بذلك. وفريق العمل مستعد الآن لاستئناف التفتيش في العراق بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. ودوره هو كفالة إمكانية التحقق من أن العراق قد قضى نهائياً على برنامجه للأسلحة النووية. وقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) المعتمد يوم الجمعة الفائت يُعطي للعراق فرصة واحدة أخيرة للامثال. وسوف يؤدي فشله في ذلك إلى عواقب وخيمة.

كذلك لا بد أن تمثل كوريا الشمالية لالتزاماتها. واسمحوا لي أن أوضح ما يلي: لقد انتهكت كوريا الشمالية معاهدة عدم الانتشار واتفاق ضماناتها، وانتهكت الإطار المتفق عليه وانتهكت الاتفاق المشترك بين الشمال والجنوب. وتنتهك كوريا الشمالية التزامات ضماناتها بموجب المعاهدة منذ عام ١٩٩٣.

إن الإطار المتفق عليه لعام ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بدأ أنه يقدم سبيلاً للتصدي لمشكلة عدم امثال كوريا الشمالية. ولن يوفر درعاً لاستمرار انتهاك كوريا الشمالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ عام ١٩٩٤، تحافظ الوكالة على وجود مستمر في مركز كوريا الشمالية النووي في يونغبيون، لرصد تجميد قدرة كوريا الشمالية على إنتاج البلوتونيوم. ولكن إفشاء كوريا الشمالية مؤخرًا لبرنامج إغناء اليورانيوم يشكل عملاً صارخاً يدل على سوء النية من جانبها. ويجب أن تفكك كوريا الشمالية هذا البرنامج على نحو كامل وقابل للتحقق منه.

للبرنامج الذي وافق عليه المجلس في آذار/مارس الماضي. وباختصار، فلقد وضعنا سويا مسؤوليات حسام على عاتق الوكالة. والسؤال الرئيسي هو ما إذا كنا نستطيع سويا توفير الدعم الضروري للتعامل مع تلك المسؤوليات الآن وفي المستقبل. فلنضمن جميعا أن تحصل المنظمة على الدعم الذي تحتاجه وتستحقه.

السيد أبلان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، للتقرير الشامل عن عمل الوكالة، وبالتعهد بتعاون حكومتي الكامل مع الوكالة بقيادته في السنوات القادمة.

لا تزال المواد النووية والإشعاعية منذ الأيام الأولى لاكتشاف علم الذرة وإجراء التجارب عليها تحفل بإمكانات استثنائية - إمكانيات تعود بفائدة كبيرة على البشرية، وتسبب أيضا في ضرر مدمر. ونحن نقدر الدور المهم الذي ظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤديه عبر السنوات من أجل ضمان استخدام التكنولوجيات والمواد النووية لأغراض سلمية فقط.

وبوصف رومانيا دولة غير نووية وطرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد تحملت التزاما بأن تخضع كل أنشطتها النووية السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد الانضمام الرسمي إلى المعاهدة بوقت قصير، أبرمت رومانيا اتفاق ضمانات شامل مع الوكالة، مكننا من إعادة إنعاش برنامجنا النووي للأغراض السلمية بمساعدة من الوكالة وبذلك خففنا القيود الصارمة المفروضة على طاقنا الكهربائية.

إن الطاقة النووية، التي توفر حاليا قرابة سدس الطاقة الكهربائية في العالم، هي المصدر الرئيسي الذي يمكنه توفير الكهرباء على نطاق واسع، من دون انبعاثات غازات دفيئة

والدول الأعضاء فيها إلى اعتماد بروتوكول نموذجي إضافي جديد. وفي الدول التي تسري فيها بروتوكولات إضافية، تستخدم الوكالة أدوات وقدرات ضمانات جديدة تعزز قدرتها على اكتشاف أنشطة نووية سرية أو غير معلنة. ولدى الدول الآن فرصة للمساعدة على تعزيز الضمانات الدولية ومن ثم تعزيز أمنها الوطني ذاته. وتشيد حكومتي بجميع الدول التي أدخلت بروتوكولاتها حيز السريان وتحث جميع الدول الأخرى على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. ويسرني في ذلك السياق، أن أذكر أن الرئيس بوش قد أحال بروتوكول الولايات المتحدة الطوعي إلى مجلس الشيوخ لإبداء النصح والموافقة على التصديق عليه في ٩ أيار/مايو من هذا العام.

وفي الختام، فإن الوكالة، سواء في مجال مكافحة عدم الامتثال أو الإرهاب أو الثغرات في الضمانات، تجلب الالتزام والكفاءة إلى المهام التي تقوم بتنفيذها. وقد دأب الرجال والنساء الذين يعملون في أمانة الوكالة على إبداء الإخلاص والحرفية الجديرين بالذكر.

ويتضح جليا أنه ما لم تحصل الوكالة على الدعم الذي تحتاجه من الدول الأعضاء فلن يمكنها مواصلة القيام بالعمل المتميز الذي تؤديه. والحقائق تفرع نواقيس الخطر. وقد كرر المدير العام تحذيراته بأن الدعم غير الملائم يقرب نظام الضمانات من حافة الانهيار بصورة أكبر مما سبق. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ عجز التمويل في نظام الضمانات عشرات الملايين من الدولارات. والبلدان التي ترغب في إنتاج أسلحة نووية ستكون فرصتها أفضل بكثير إذا صارت الضمانات غير فعالة. ومن الضروري زيادة ميزانية ضمانات الوكالة لكي تستطيع تنفيذ الضمانات الفعالة التي نحتاج إليها.

كذلك يواجه برنامج الوكالة لمكافحة الإرهاب النووي عجزا في التمويل الذي يحتاجه للتنفيذ الكامل

أساسيين في هذا الصدد، هما قانون الاستخدام السلمي للطاقة النووية وقانون الترخيص.

وقد رحبت أرمينيا ببدء نفاذ الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وستنضم إلى تلك الاتفاقية الهامة قريبا.

ولن كانت السلامة مسؤولية وطنية في المقام الأول، إلا أننا نسلم أيضا بأنها شاغل دولي مشروع على نفس الدرجة من الأهمية. فالسلامة النووية، شأنها شأن الممارسات البيئية، لها آثار قد تتعدى الحدود الوطنية. وما فتئت السلامة النووية تمثل مسألة ذات أولوية عليا بالنسبة لحكومة أرمينيا. وقد تجسدت تلك الأولوية بالشكل المناسب في التزام أرمينيا بمختلف المعاهدات والاتفاقات الدولية.

وإن مسألة التشغيل المأمون لمحنة الطاقة النووية الأرمينية تخضع للاهتمام المستمر من جانب رئيس أرمينيا. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على محطة الطاقة النووية الأرمينية بصورة منتظمة منذ إعادة تشغيلها في عام ١٩٩٥. وقد صنف خبراء من بلدان مختلفة مستوى السلامة النووية في المحطة الأرمينية بأنه عالي المستوى، واقترحوا البدء ببرنامج جديد يستهدف زيادة تحديث سلامة المحطة.

وخلال السنتين الماضيتين، ركزت السلطات الأرمينية ذات الصلة، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على مشاريع التعاون التقني في مجالات التطبيقات النووية المختلفة. وتتعاون أرمينيا مع الوكالة حاليا في العديد من المشاريع التقنية على الصعيد الوطنية والإقليمية والأقاليمية. وينفذ في أرمينيا على المستوى الوطني قرابة ١٢ مشروعا من مشاريع الوكالة للتعاون التقني - في مجالات مثل تخطيط الطاقة والطاقة النووية، والتصرف في النفايات المشعة،

تذكر. ومع ذلك، فالآراء بشأن مستقبل الطاقة النووية لا تزال متضاربة نظرا لشواغل السلامة وعدم الانتشار. وعلى ضوء الموقف الدولي الحالي، فإن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي له أهمية قصوى.

وما فتئت أرمينيا تدعم دور الوكالة في الصون وتعزيز الفعاليين لنظام عدم الانتشار النووي. ونحن نشاطر تماما أهداف المجتمع الدولي فيما يتعلق بالترويج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ولعدم الانتشار. والتزامنا بعدم الانتشار تتوطد أركانه من خلال إنشاء نظام فعال للرقابة على الصادرات ولم تنتج عن هذا النظام أي إعاقة لقدرتنا على مواصلة التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبينما لا تزال أرمينيا تحافظ على اعتمادها على خيار الطاقة النووية، فهناك جهود متزايدة تبذل من أجل استخدام مصادر أخرى للطاقة بكفاءة.

وقد قطعت أرمينيا شوطا طويلا في وضع الإطار التشريعي والتنظيمي للوائح نووية وطنية وطبقت الحكومة نظاما للرقابة على الصادرات لمنع التحويل غير المشروع لهذه المواد أو المعدات أو التكنولوجيا إلى المجال النووي. وقد تم استكمال العملية فيما بين الوكالات لتقديم بروتوكول إضافي للاتفاق بين جمهورية أرمينيا و الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات وتم عرضه على الجمعية الوطنية للتصديق عليه. وبمجرد حدوث ذلك، سترفع أرمينيا إلى الوكالة الإعلان الأولي وبرامجنا لفترة السنوات العشر القادمة من أجل تطوير دورة الوقود النووي.

وفي السنوات الأخيرة، واصلت السلطات الأرمينية عملية تحسين القاعدة التشريعية من أجل الالتزام بالمعايير الدولية وإعادة تعزيز التزامها بنظام الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد أقرت الجمعية الوطنية في أرمينيا قانونين

والتحكم في مضاعفات الشيخوخة، وطب الأورام، والأمان الإشعاعي وتحليل الحوادث والدعم التقني وإدارة العامل البشري. وهناك أيضا عددا من المشاريع الثنائية في مجال التطبيقات النووية، وأنا نقدر تقديرا عاليا التعاون مع البلدان التي تقدم المساعدة التقنية والمالية والمؤسسية في هذا المجال.

وأختتم بياني مؤكدا على استعداد أرمينيا لزيادة الشراكة مع الوكالة في اضطلاعها بمهمتها العالمية وتصديها للتحديات التي تمثلها التطبيقات النووية. وأود أن أبلغ الجمعية أيضا بأن أرمينيا قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/57/L.14.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.